جامعــة أحمــد دراية أدرار

جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر
Université Ahmed DRAIA. Adrar-Algérie

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية في النظام السياسي الجزائري

مذكرة ماستر في تخصص: تنظيمات سياسية و إدارية

إعداد الطالبتين:

خديجة جماعي

ميادة بن خيرة

إشراف الأستاذ: علي زين العابدين

لجنـــة المناقشة

الأستاذ : التوهامي عثماني	**أستاذ** : مساعد (أ)	**جامعة** : أدرار	**رئيــسا**
الأستاذ : علي زين العابدين	**أستاذ** : مساعد (أ)	**جامعة** : أدرار	**مشرفا و مقررا**
الأستاذة :عفيفة حوثية	**أستاذ** : مساعد (ب)	**جامعة** : أدرار	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية 2018 – 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى.

نشكر الله عز وجل أن وفقنا لإتمام هذا العمل .

على الأصل نمشي والأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه،

وأن نسدي الشكر لمستحقيه ممن أفادونا ولو بكلمة طيبة.

أولا نزف بقلم الاحترام والتقدير خالص التشكرات

إلى أستاذنا المحترم "زين العابدين علي" حفظه الله ورعاه،لتفضله بالإشراف على هذا العمل،و تقديمه يد العون طيلة فترة انجازه فجازه الله عنا خير الجزاء، ورفع من قدره بين العلماء، وآمنه من الفزع يوم اللقاء.

كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية ، بجامعتي أدرار وتلمسان ،ونخص بالذكر الأستاذ "جعفري عبد الله" على مجهوداته معنا طيلة مشوارنا الدراسي.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الخالص للنائب البرلماني سنوسي محمد مولود.

جميع الزملاء:"حمودا مصطفى"،"مولاي عباس "و "مولاي احمد" ، نشكر "عبد الرحمان حسين "،"سوداني أحمد" على دعمهم المستمر.

كما نتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتنا الفضلاء أعضاء لجنة المناقشة.

جماعي خديجة

بن خيرة ميادة

الإهـــــــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من رضى الله من رضاهم

إلى منبع الحنان ,إلى نور الحياة وبهجتها ،وإلى سيدتا النساء ,إلى اللتان علمتاني معنى الصبر و السعي من غير كلل و لاملل .

والدتاي حفظهما الله.

إلى خير الآباء ,إلى من كان عظيما في عطائه ،إلى نور الحياة و بهجتها ،إلى الذي ضحى من أجلنا بكل ما عنده.

أبي الغالي(رحمه الله)

وإلى روح جدتي الغالية رحمها الله.

وإلى إخوتي وأخواتي.

و إلى صديقتي الغالية دنيا.

وإلى كل من سار معنا لآخر مشوار عملنا .

بن خيرة ميادة

الإهـــــداء

أرفع ثمرة مجهودي هذا :

إلى أبي وأمي، حفظهما الله ورعاهما بعينه التي لا تنام ،وأعانني على برهما.

إلى الشموع التي ما فتئت تحترق لتنير دربي وتستسهل الصعب،

أخواتي الغاليات،وأزواجهن.

إلى إخواني الأعزاء.

إلى الورود التي أسأل الرحمان أن يسقيها بغيث الرعاية والعطف،أبناء أخواتي وإخواني.

الى صديقـــــاتي .

والى من قاسموني مشواري الدراسي، فعشت معهم أجمل اللحظات :محمد

سويدي عزيز سعيني،بن خيرة ميادة ،سليماني دليلة.

إلى زملاء وزميلات العمل بولاية تندوف دون استثناء.

والى كل من ساهم في إخراج هذا العمل للنور.

خديجـــــة

لا عجب أن الحديث عن الأحزاب السياسية أضحى في غالبية الأدبيات يتم من خلال تحديد دورها في التحديث والتنمية ،أو كواحدة من أبرز أدواتها ، وذلك على اعتبار أنها تؤثر بشكل مباشر علي سير وحركية النظام السياسي وضمان استمراريته في الدول الديمقراطية عامة والجزائر خاصة.

فالأحزاب اليوم انتقلت كمرجع ومبدأ أساسي ومحوري استراتيجي وعامل محرك يقود التنمية عامة والتنمية السياسية على وجه الخصوص على نحو وثيق ومؤثر من خلال عدة نواحي ولعدة أسباب،كونها إحدى الميكانيزمات الأساسية والمؤثرة فيها، ولذلك أصبحت تشكل أهم هيئات المشاركة في الشؤون العامة وتنظيم لتكوين الأفكار ولربط الجماهير مع القيادات.

وبذلك تعتبر الأحزاب السياسية والتنمية عاملان أساسيان من أجل تطوير المجتمعات نظرا لعلاقة التأثير والتأثر بين الأحزاب السياسية والتنمية، فتحقيق التنمية مرهون بتفاعل عدة آليات مهمة لها دور كبير في تفعيل عملها أبرزها الأحزاب السياسية التي هي محل الدراسة.

❖ أهمية الدراسة:

حظي موضوع الأحزاب السياسية والتنمية باهتمام العديد من الباحثين على اختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم السياسية،ذلك لما له من أهمية في الحياة السياسية ،و أهمية دراستنا تكمن في كونها:

- تزودنا بمعلومات عن الأحزاب السياسية ومدى فاعليتها في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر.

- تبرز هذه الدراسة طبيعة التنمية السياسية في الجزائر ،من خلال فهم ماهيتها و الأطراف الفاعلة فيها.

- إبراز العلاقة و الارتباط بين الأحزاب و التنمية وحدود هذه العلاقة.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

إن البحث في أي موضوع يكون وراءه أسباب موضوعية،و أخرى ذاتية .

أ-الأسباب الموضوعية:

01- معرفة حقيقة دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية.

02- ارتباط الموضوع الوثيق بالواقع المعاش ،و الرغبة في معرفة مدى فعالية الأحزاب السياسية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر.

03- الكشف عن حقيقة أدوار الأحزاب السياسية في تكريس مبدأ الديمقراطية باعتبارها تركز على المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية.

ب-الأسباب الذاتية :

01- الميل و الرغبة في فهم العلاقة أو الارتباط بين الأحزاب والتنمية السياسية لاسيما في الجزائر بحكم التخصص.

02- توفر دراسات سابقة عن الموضوع ،مما يساعد في فهم الموضوع والإحاطة و الإلمام بجميع جوانبه.

❖ **أهداف الدراسة :**

تسعى الدراسة للوصول لمجموعة أهداف منها:

1- محاولة معرفة أهمية و حقيقة دور الأحزاب السياسية في أدائها للوظائف المنوطة بها نحو التنمية السياسية.

2- تشخيص واقع الأحزاب السياسية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية السياسية بصورة معمقة في الجزائر.

3- محاولة التعرف عن الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في دفع الأفراد للمشاركة في الحياة السياسية و معرفة مختلف القضايا و الظواهر السياسية.

❖ **أدبيات الدراسة:**

لا خلاف أن هذه الدراسة ليست السباقة لدراسة موضوع الأحزاب و التنمية السياسية في الجزائر ،فهناك عدة دراسات سابقة اعتمدنا عليها لاثراء هذه الدراسة منها:

1- دراسة لناجي عبد النور بعنوان "تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية في الجزائر)" تطرق فيها الباحث إلى ماهية الأحزاب السياسية وتطورها في الجزائر وأبرز أهم الإصلاحات السياسية في فترة الأحادية و التعددية على حد سواء .

وإن كانت الدراسة تلتقي مع دراستنا في كونها دراسة تطبيقية للجزائر ،إلا أن دراستنا تختلف عنها من حيث التركيز على دور الأحزاب السياسية في التنمية و آفاق هذا الدور مستقبلا.

2_ دراسة رعد عبد الجليل علي بعنوان" التنمية السياسية (مدخل للتغيير) " ركز من خلالها الباحث على مفهوم التنمية السياسية وعلاقته ببعض المفاهيم كمفهوم التغيير ،و **كذا أزمات** التنمية ،وهنا تلتقي الدراسة مع دراستنا ،إلا أن دراستنا تعدتها الى تسليط الضوء على دور الأحزاب كإحدى الفواعل الأساسية في تحقيق هاته التنمية في الجزائر خاصة.

3_ دراسة "الأحزاب السياسية في الجزائر (التطور و التنظيم)" لياسين ربوح ،سلطت الضوء عن تطور الأحزاب السياسية الجزائرية ،بداية بالنشأة و التطور وصولا الى الخريطة الحزبية وآليات النشاط الحزبي الجزائري .

كما اعتمدنا على مجموعة من الأبحاث و الدراسات الجامعية أهمها:

- **1**-مدكرة ماجستير ل "خالد توازي" بعنوان "الظاهرة الحزبية في الجزائر التاريخ،المكانة ،المستقبل " و الذي تناول فيه الباحث التطور السياسي و التاريخي لظاهرة الأحزاب في الجزائر من خلال تحليل الرهانات الحالية و المستقبلية ،ومدى فعاليتها في الحياة السياسية ،وكذا معوقات تطور الأحزاب في الجزائر.
- 2- مدكرة ماستر بعنوان "دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية الجزائر نموذجا" واستفدنا من هاته الدراسة بشكل كبير نظرا لما لها من تشابه مع موضوع دراستنا ،لا سيما تركيزها على الدور التنموي للأحزاب السياسية في الجزائر و مستقبل هذا الدور.

❖ منهجية الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على :

- منهج دراسة الحالة ،وقد تم الاعتماد عليه نظرا لكون الدراسة تختص بالدور التنموي للأحزاب السياسية في الجزائر على وجه الخصوص .

❖ صعوبات الدراسة

يكابد كل باحث خلال فترة إنجازه لموضوعه البحثي ،مجموعة عقبات قد تصعب من مشواره،وفي دراستنا هذه واجهتنا مجموعة صعوبات تمثلت أساسا في:

1_تشابه وتشابك جزئيات وعناصر الموضوع مما ينجم عنه نوع من التكرار.

2-صعوبة التنبؤ بمستقبل هذا الدور،خاصة في ظل ما تشهده البلاد حاليا من تسارع في الأحداث على الصعيد السياسي.

❖ إشكالية الدراسة:

عرفت الجزائر منذ إقرارا لتعددية السياسية والحزبية عدة تغيرات أجبرت النظام السياسي على إجراء مجموعة من التحولات الديمقراطية في شتى المجالات، وعلى اعتبار أن الأحزاب السياسية من أبرزالفواعل المؤثرة على النظام السياسي، والمشاركة في العملية التنموية عموما، والتنمية السياسية بوجه الخصوص، فقد كان لها دور بارز في هده التنمية.

وفي دراستنا هده سنحاول إلقاء الضوء علىهدا الدور من خلال إشكالية فحواها:

_ ما هو دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر؟

وتنطوي هاته الإشكاليةعلى مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

1_ ما العلاقة بين الأحزاب و التنمية السياسية؟

2_ هل الأحزاب السياسية أداة فاعلة في التنمية السياسية في الجزائر؟

❖ فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة اقترحنا مجموعة من الفرضيات هي:

1_ كلمازادت فعالية الأحزاب ،كلما زادت نسبة التنمية السياسية.

2_ كلما كان النظام أكثر انفتاحا ،كان للأحزاب السياسية دورا أكبر في التنمية السياسية.

❖ مضمون الدراسة:

رغبة منا في الإحاطة و الإلمام بجميع جوانب الدراسة فقد قسمنا هده الأخيرة إلى مقدمة و فصلين و خاتمة .

تناولنا في الفصل الأول :المدلول النظري للأحزاب السياسية والتنمية ،من خلال مبحثين رئيسيين خصصنا الأول لمفهوم ونشأة ووظائف الأحزاب السياسية ،وكذا مجموعة الخصائص التي تميزها، أما المبحث الثاني فخصّص لمفهوم التنمية السياسية من خلال إبرازتعريفها و مداخل دراستها و كذاأزماتها.

أما فيما يخص الفصل الثاني فقد عنوناه بواقع الأحزاب و التنمية السياسية في الجزائر،حيث ركز أول المباحث على تطور العمل الحزبي في الجزائر، بينما تطرقنا في المبحث الأخير إلى ابراز دور الأحزاب في تعزيز التنمية السياسية في الجزائر ،من خلال التعريج على معوقات هاته التنمية ،واقتراح رؤية مستقبلية لهذا الدور.

لنخلص في الأخير إلى خاتمة والتي كانت بمثابة حوصلة لكل ما سبق التطرق إليه في الدراسة.

❖ الإطار الايتمولوجي(المصطلحاتي):

الثقافة السياسية:مجموعة القيم والمعايير السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقاتهم مع السلطة السياسية،وهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع ،وتختلف من بلد لآخر .

التنشئة السياسية:العملية التي يكتسب بها المواطنون القيم و التقاليد و الاتجاهات الاجتماعية السائدة ذات الدلالات السياسية ،وكذلك القيم و المشاعر اتجاه النظام السياسي السائد في البلاد.

"**موريس ديفرجيه MOURICEDUVERGER**"(1917-2014):عالم سياسة فرنسي متخصص في القانون الدستوري ،وأستاذ القانون الفرنسي،اهتم بموضوع الأحزاب السياسية والأنظمة الانتخابية وألف عديد الدراسات في ذلك منها "الأحزاب السياسية".

التعددية الحزبية:هي نظام يقوم على توزيع السلطة بين مؤسسات المجتمع ،وعدم احتكار السلطة بيد فئة أو حزب واحد،كما يستند إلى فكرة ان من حق أي مجموعة من الشعب أن تتبنى ما تشاء من الآراء و الأفكار طالما لها مصالح مختلفة عن الآخرين.

التنمية: نشاط مخطط يهدف إلى احداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ،ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وانتاجية عالية.

الفصل الأول

الفصل الأول: المدلول النظري للأحزاب السياسية والتنمية.

يتطرق هذا الفصل إلى مفهوم الأحزاب السياسية والتنمية السياسية، على حد السواء من خلال التعريف بماهية الأحزاب السياسية و تطورها التاريخي، وأبرز السمات التي تميزها، ، ثم نطرح أو نستخلص أهم الوظائف التي تقوم بها بشكل شامل، وفي الجزء الثاني من هذا الفصل نسلط الضوء على المدلول المعرفي للتنمية السياسية ،مع محاولة طرح أبرز النظريات التي تناولتها بالدارسة ا وفي الأخير سوف نتطرق إلى أزماتها ، وعلى هذا الأساس يتمحور هذا الفصل حول المبحثين التاليين:

-**المبحث الأول**: تعريف الأحزاب السياسية.

-**المبحث الثاني**: التنمية السياسية

المبحث الأول: تعريفالأحزاب السياسية.

تعددت تعاريف الأحزاب السياسية إلى درجة أنه يصعب إحصاء التعاريف التي وجدت حولها، ولتوضيح ذلك ،سوف ندرج جملة منها، وفي البداية يمكن التطرق أولا إلى التعريف اللغوي.،ومن ثم الى التعريف الإصطلاحي.

أ_**الحزب لغة:** تعني التجمع (تحزبوا) أي تجمعوا، ولفظة (الحزب) تعني الطائفة، و(حازب) بمعنى ناصر وعاضد.[1]

- ❖ والأحزاب التي هي جمع كلمة حزب تعني جماعة من الناس وكل قوم تشابهت وتشاكلت قلوبهم فهم حزب، وإن لم يلقى بعضهم بعضا[2].
- ❖ كما يقصد بالحزب لغة كل "جماعة من الناس شكلت أهواءهم تنظيم سياسي له مذهب عقائدي واحد يدعو إليه، و منهج يلتزم به لتحقيق أهدافه.
- ❖ السياسي لغة: تعني كل من تقيد القيام بشؤون الرعية، واستخدم العرب لفظ السياسة، بمعنى الإرشاد والهداية، غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر، كل ما يتعلق بالسلطة[3].

ب/ **تعريف الحزب السياسي اصطلاحا:**

- ❖ يعرفه : "**Moran**"بأنه تنظيم يحاول جمع عضوية كبيرة ، وان يقدم برامج عريضة للناخبين. ويبين من خلال هذا التعريف أن الحزب السياسي: هو مجموعة من الأشخاص تسود بينهم أفكار وقيم واحدة من خلال الاعتماد على برنامج معلن لتحقيق الصالح العام.
- ❖ تعريف كل من "**susan**"و :"**peter** ":الحزب مجموعة من الأفراد التي تعمل معا بهدف تأييد مصالح مشتركة من خلال العمل السياسي[4] .

[1] سربست مصطفى رشيد أميدي، **المعارضة السياسة والضمانات الدستورية لعملها (دارسة قانونية تحليلية مقارنة)**،العراق: مؤسسة موكارياني للبحوث والنشر، ، 2011،ص :7.

[2] إبراهيم مصطفى و آخرون، **المعجم الوسيط**، ط.2،تركيا: دار الدعوة للطباعة والنشر ،1989،ص:11.

[3] نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**،القاهرة: دار الغار العربي للطبع والنشر،1982،ص:97.

[4] مدحت مُحَمَّد محمود أبو النصر،**الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية**، القاهرة: دار ايراك للنشر ،2004،ص:9.

- كما يعرفه البعض أنه اتحاد بين مجموعة من الأفراد ذات مصالح واحدة وأفكار واحدة واتجاهات ومواقف واحدة، يؤلفون هذا الحزب للدفاع عن مصالحهم وحمايتها[1].
- يعرفه "**ماكس فيبر**": تجمع أو جمعية على أساس انخراط طوعي لتحقيق مصالح مشتركة بين مجموعة من الأفراد، لتحقيق مصالح مشتركة بين مجموعة من الأفراد، من أهم هذه الأهداف إيصال زعيمهم إلى السلطة.
- أما"**أسامة الغزالي حرب** "فيعرف الحزب السياسي على انه : اتحاد أو تجمع ذي بناءتنظيمي على المستويين القومي و المحلي ، يعبر في جوهره عن مصالح قوىاجتماعية محددة ، يستهدف الوصول إلى السلطة أو التأثير عليها ، بواسطة أنشطةمتعددة ، خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة[2].
- ج/**تعريف إجرائي**: من خلال تلك التعريفات السابقة يمكن أن نعرف تمثيل الشعب أو المواطنين تهدف إلى كسب الأصوات عن طريق الانتخابات وتتكون من مجموعة من الأفراد، تسود أفكار وقيم ومبادئ موحدة أو واحدة ولها أهداف خاصة لصالح أعضاء هذا الحزب، أو أهداف عامة لصالح المجتمع وهدفها الأساسي الحصول على السلطة.

[1] محمد نصر مهنا، **في نظرية الدولة والنظم السياسية**،الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ،2001،ص:288.

[2] أسامة الغزالي حرب،**الأحزاب السياسية في العالم الثالث** ، الكويت:دار المعرفة ، 2000،ص:20.

المطلب الأول:نشأة الأحزاب السياسية:

ترجع نشأة الأحزاب السياسية إلى عدة ظروف تاريخية و سياسية ،حيث أنقارتي أوروبا و أمريكا الشمالية كانتا السباقتين في هذا المجال مقارنة بقارة إفريقيا وآسيا ،وأمريكا الجنوبية، و للتوضيح أكثر يمكننا العودة إلى تناول العوامل، والمتغيرات التي كانت بمثابة محركات رئيسية لنشأتها.

ا –**العامل السيكولوجي** :يميل أصحاب هذا الاتجاه إلى الربط بين نشأة الأحزاب السياسية ،و ما تنطوي عليه الطبيعة البشرية من ميول و نزاعات فطرية تتمثل في حاجة الإنسان الغريزية إلى الانتماء إلى جماعة من خلال التنافس و الصراع معالآخرين إلى جانب تراكم الظروف و الوضعيات التاريخية التي تدفعه للالتزامبتكوين جماعات أولية ، ثم بعدها جماعات ثانوية تصل تدريجيا إلى الانتظام والتعبير عن ميول محددة داخل تشكيلات سياسية وصلت إلى درجة من التطورلتكون أحزاب سياسية.

ب – العامل المؤسساتي :تفسر نشأة الأحزاب السياسية حسب العامل المؤسساتي الذي تبناه كل من "**موريس ديفرجيه**""Maurice Duverger"و "**ماكس فيبر**"Max" Weber"إلى أحزاب ذات نشأة داخلية و أحزاب ذات المنشأ الخارجي ، حيث أنالأحزاب ذات المنشأ الداخلي هي الأحزاب التي تنشأ في إطار الكتل البرلمانية أوالمجالس النيابية و تضم النواب الذين يملكون آراء واحدة مما يؤدي إلى تقارباتجاهاتهم الانتخابية في القاعدة وبذلك تنشا أحزاب سياسية

و أيضا نجد الأحزاب التي تنشأ خارج إطار اللجان الانتخابية و هي ذات منشأ خارج البرلمان قامت بتحديالحكم و المطالبة بحق الأفراد في المشاركة لصالح مرشح معين.

ت–العامل الإيديولوجي : يرى أصحاب هذا الاتجاه أن ظهور الأحزاب السياسيةيرجع إلى ظهور الإيديولوجيات الديمقراطية التي كان لها الفضل في قيام البرلمان ،واتساع حق الاقتراع وبفضلها أصبح الحزب يعتبر ضرورة ،و يمثل أداة رئيسيةلمواجهة النظم الدكتاتورية و الأوتوقراطية و تدعيم الحكم الديمقراطي و الحرياتالعامة.

ث–العامل التاريخي :يربط أنصار هذا الاتجاه نشوء الأحزاب السياسية إلى تعرضالنظام السياسي إلى مجموعة من الأزمات السياسية ، التي يمكن تلخيصها في أزمةالشرعية ، أي عجز المؤسسات السياسية القائمة في المجتمع على التعامل معالمتغيرات، و المطالب المتزايدة للمجتمع كالانتقال من نظام سياسي إلى

آخر، و أيضاأزمة المشاركة السياسية التي يقصد بها ظهور جماعات جديدة راغبة في المساهمة في الحياة السياسية ، و كذلك أزمة التكامل القومي أو الاجتماعي في الدولة ، وتعنيأن المنافسة الحزبية تعبير عن انقسامات عرقية أو دينية في المجتمع .

ج – العامل التنموي :يرجع هذا العامل نشأة الأحزاب السياسية إلى التحولاتالاقتصادية

و الاجتماعية التي تحدث على مستوى مجتمع معين و ذلك مثلما حدثفي بريطانيا أثناء قيام الثورة الصناعية و التي عمت أوروبا فيما بعد.[1]

أما ظهور الأحزاب السياسية في الوطن العربي فقدكان في وقت مبكر نسبيا ،حيث ظهرت، في أواخر القرن التاسع عشر وكانت الغاية من تأسيسها إقامة أنظمة حكم مستقلة، حيث كانت غالبية أقطار الوطن العربي خاضعة للاستعمار ومن أمثلة هده الأحزاب "الحزب الوطني المصري"، الذي تم تأسيسه سنة1881 ،و"حزب العهد العربي في الأردن" المؤسس سنة 1909.

المطلب الثاني:خصائص الأحزاب السياسية

هناك مجموعة خصائص يتميز بها الحزب السياسي عن غيره من التنظيمات ،يمكن أجمالها فيما يلي:

- ❖ الحزب تعبير عن ظاهرة جماعية:يؤكد "موريس ديفرجيه" على أن الجماعة الحزبية تتخذ شكل الجماعة المغلقة المنكفية على ذاتها ،التي تدير شؤونها وفقا لقوانينها الخاصة بها ،والمتميزة عن قوانين الدولة التي تعيش في إطارها ،وتشكل جزء من شعبها ،كما ن لها طريقتها الخاصة التي تنتهجها في تطوير ذاتها.
- ❖ الحزب تعبير عن ظاهرة منظمة:حيث تعتبر خاصية التنظيم من أهم السمات التي يجب توفرها في الحزب السياسي ،ويقصد بهذا الأخير كل جماعة منظمة تؤسس طبقا لأحكام القانون المعمول به،وهذا يعني استبعاد جميع التكتلات و الجماعات غير المنظمة و العضوية.
- ❖ الحزب تعبير عن ظاهرة دائمة و مستمرة :فعمر الحزب يتجاوز عمر أعضائه الذين أنشأوه ،حيث قد يستمر في الوجود ويدوم بعدهم ،وهذا ما يميزه عن الفرق الغرضية التي تنشأ لغرض معين ثم تنتهي

[1] علي يوسف الشكري،**الوسيط في الأنظمة السياسية**،عمان:دار الصفاء للطباعة والنشر،2012،ص:316.

،فالحزب يستمد وجوده و بقاءه من كونه تنظيما معبرا عن مصالح مجموعة أو مجموعات دائمة و مستمرة.[1]

❖ الحزب تعبير عن ظاهرة ذات هدف و غاية :الأحزاب السياسية تنظيمات ذات أهداف و غايات محددة ،لذا من المهم التمييز بين الأفكار الإيديولوجية و الخطط التنظيمية للحزب من جهة ،وبين أهدافه من جهة أخرى ،فإذا كانت الأفكار و الخطط هي التي تشكل برنامج الحزب فان أهدافه وغاياته تتجسد في نشر الأفكار واستقطاب المزيد من التأييد وكسب نتائج الانتخابات وصولا للغاية الكبرى التي تشكل قاسم مشترك تهدف إلى تحقيقه كل الأحزاب وهو السيطرة على السلطة ،وتولي مقاليد الحكم في البلاد.[2]

زيادتا على ما سبق ذكره من خصائص للأحزاب السياسية يمكن أن تتميز بعض الأحزاب بصفات أخرى قد نجدها بكثرة في الدول العربية وهي العزوف أي عزوف الأفراد عن إبداء أراءهم،أو الانخراط في الأحزاب و العمل الحزبي ،وهو ما قد يبقي بعض الأحزاب جامدة الفكر نظرا لانعدام الأفكار الشبابية الحديثة التي تواكب الزمن المعاصر وما يمليه من تطورات و تصورات حيث يبقى الانخراط غالبا من اهتمام كبار السن أو أصحاب المصالح الخاصة،ولعل مرد ذلك هو النظرة السلبية للأحزاب والحزبية من لذن هذه الفئة على وجه الخصوص.

[1] صالح الغويلسليمان،**ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة** ،ط.1،ليبيا:منشورات جامعة قار يونس،2003،ص:45.

[2] مهدي جرادات ،**الأحزاب و الحركات السياسية في الوطن العربي**،الأردن:دار أسامة للنشر و التوزيع،2006،ص:08.

المطلب الثالث:وظائف الأحزاب السياسية.

1-التجنيد السياسي:تعتبر من أهم وظائف الأحزاب،ويقصد به أن يقوم الحزب بجمع و حشد عدد كبير من الناخبين ،ويجعلهم يعتنقون المشروع السياسي الذي يدافع عنه و يدعو للتصويت من أجل مرشحي الحزب.[1]

2- التنشئة السياسية: ،تدخل التنشئة السياسية في إطار الدور البيداغوجي للأحزاب السياسية،[2] ويقصد بالتنشئة السياسية العملية التي يكتسب بها المواطنون القيم و التقاليد و الاتجاهات الاجتماعية السائدة ذات الدلالات السياسية ،وكذلك القيم و المشاعر اتجاه النظام السياسي السائد في البلاد ،وهي عملية سائدة في المجتمع ،سواء بتعديلها أو بخلق سياسة جديدة.[3]

3- إثارة الرأي العام وتكوينه:يقوم الحزب بتقديم الخدمات للمجتمع و يعمل كمنظمة تعليمية ،فيقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية بالطرق البسيطة الواضحة التي توقظ فيه الوعي السياسي ،كما يوضح لهم مشاكل الشعوب و تبسيط أسبابها و اقتراح حلها وكذا شرح وجهات النظر و الرأي.

وفي ضوء ذلك تتكون لدى الأفراد ثقافة سياسية ورأي عام مستنير نظمته الأحزاب السياسية ،مما يمكن المواطنين من المشاركة في المسائل العامة و الحكم على الأمور بطريقة موضوعية ،ويكون لهذا أبعد التأثير في جهاز الحكم.

4-مراقبة نقد و تقييم أعمال الحكومة:

إن عدم تمكن الحزب من الوصول إلى السلطة لا يعني بقاءه بعيدا عن المشاركة في إدارة الشؤون العامة فدوره لا يقل أهمية عن دور الحزب الحاكم ،الذي هو بصدد تنفيذ برنامجه الذي سبق و أن وعد به الجماهير ، فمشاركة الحزبخارج نطاق السلطة تتجسد في قيامه بدور الرقيب على أعمال الحكومة للكشف عن النقائص و الأخطاء و تقديم الحلول البديلة للسياسات التي تتبعها وفرصة الأحزاب في

---

[1] حسين عبد الحميد رشوان،الأحزاب السياسية و جماعات المصلحية و الضغط دراسة في علم الاجتماع السياسي ،الاسكندرية:د.د.ن،2008،ص-ص:112-113.

[2] Daniel Louis Seiler : **Les partis politiques**,paris:Armand Colin, ,2000,p:23 .

[3] قنفود مرزاق ،**دور الأحزاب في عملية التنشئة السياسية في دول المغرب العربي** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية و الإعلام،جامعة الجزائر ،الجزائر،2012،ص:33.

كشف الأخطاء و التعديات عندما تكون في المعارضة أكبر منها عندما تكون 82 مشاركة في الحكم فالمشاركة الحزبية السلبية تتركز في توجيه ،نقد نظام الحزب الحاكم و تحديدمسؤولياته ، رغم أن هذا النوع من المشاركة تخدم الحزب المعارض ليتمكن من الوصول إلى السلطة ،غير أنها تقدم فائدة كبيرة للمواطنين بما تضعه بين أيديهم من معلومات وأخبار حول نشاطات السلطة الحاكمة التي يتعذر عن المواطنين العاديين الوصول إليها و معرفتها بوسائلهم الشخصية .

وعليه تلعب أحزاب المعارضة دورا خطيرا في هذا الشأن ، حيث تقوم بتذكير الحكومة بواجباتها و بما وعدت به سابقا ،و نقد وتقييم ما قامت بتنفيذه ، مما يجعلالحزب الحاكم يبذل قصارى جهده لتطبيق برنامجه حتى تعيد الجماهير اختياره،ووضع ثقتها فيه ، و في هذا تدعيم لدور الأحزاب في محاسبة الحكام و مراقبتهم.[1]

5- إدارة الصراع السياسي في المجتمع:تلعب الأحزاب السياسية دورا هاما في التعامل مع العوامل داخل الدولة بشكل يبعده عن دائرة العنف و التطرف.

وتتيح الأحزاب في ذلك وسيلة يتم بها حسم اختلاف الرأي بالنسبة للتفصيلات السياسية بشكل سلمي و يتوقف ذلك على عدة عوامل أهمها:

- توجيه القيادات الحزبية
- مدى اتساع قاعدة الأحزاب السياسية و انتشارها في أنحاء البلاد.
- طبيعة العلاقة بين الأحزاب والهياكل الحكومية القائمة.

6-وظيفة التعبئة:تعتبر التعبئة حشد الدعم و التأييد لسياسات النظام السياسي من قبل المواطنين ،وهي وظيفة أحادية الإتجاه،بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين ،وليس العكس،وتلعب الأحزاب في ذلك دور الوسيط ،ورغم أن البعض يربط بين وظيفة التعبئة وشكل النظام السياسي ،من حيث كونه ديمقراطيا أو شموليا أو سلوكيا الا أن الاتجاه العام هو قيام النظم السياسية الديمقراطية أيضا بأداء تلك الوظيفة ،ذلك لأن النظم السياسية في الدول النامية تتطلع وهي في مرحلة التنمية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية الى قيام الاحزاب بلعب دور فاعل لحشد التأييد لسياستها الداخلية و الخارجية ،و تختلف

[1]PETER.H .MARKEL ,**Modern Comparative Politics**, New York ,Hortreinhart and Winston , ,1970,p:109.

طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي الى اخر في النظم التعددية المقيدة ،كما أنها تخلف داخل نفس النظام السياسي المقيد وفقا لطبيعة المرحلة التي يمر بها ،متأثرا بالبيئة الخارجية المحيطة.[1]

7-دعم الشرعية :الحديث عن علاقة الأحزاب بالشرعية يفترض أن الأحزاب تتضمن هياكل منتخبة من بين كل أعضائها ،وتستمد الأحزاب الحاكمة شرعيتها من تلك الانتخابات ومن تداول السلطة داخلها.

8-وظيفة التحديث و التنمية السياسية:تتمثل في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع عن طريق دعم العملية الديمقراطية والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية ودورها في التداول السلمي على السلطة من خلال الانتخابات الحرة و الديمقراطية وكذا دورهافي انعاش مؤسسات المجتمع المدني من خلال المؤسسات عديدة كالنقابات العمالية،والمهنية ،التعاطي مع المجتمع مباشرة من خلال حل مشاكلهم فضلا عن الدور الرئيس في عملية التشريع التي تنمي التفاعل السياسي داخل البرلمانات المختلفة.[2]

رغم تعدد و تنوع وظائف الأحزاب السياسية إلا أن ما نلاحظه من الناحية التطبيقية اتساع الفجوة بين ماهو كائن وما يجب أن يكون ،إذ يظل دور الأحزاب لاسيما في الدول السائرة في طريق النمو كالجزائر قاصر بشكل ملحوظ عن أداء عديد وظائفه في ظل الديمقراطية الشكلية أو المقنعة.

[1] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ،**أسس ومجالات العلوم السياسية**،الاسكندرية:د.د.ن،2012،ص:284.

[2]صالح حسين علي العبد الله،**التعددية الحزبية و دورها في تداول السلطة**، مصر:المكتب الجامعي الحديث،2015،ص-ص:34-35.

المبحث الثاني:التنمية السياسية

قبل الخوض في الحديث عن التنمية السياسية،لابد من التعريج عن التنمية كمفهوم شامل متعدد الجوانب

ويقصد بالتنمية الجهود المبذولة التي تبدل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية و المادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي ،والدخول الفردية ،ومستويات أعلى للمعيشة و الحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية ،و التي يبغي أن تتم دون هدم أو تشويه الشخصية الثقافية للشعوب.[1]

أما التنمية السياسية ،فتعرف أنها ذلك النمط من التنظيم السياسي و الاجتماعي المتطور الذي يتفاعل من أجل انجاز الأهداف و الحاجات الاجتماعية ،و بالإضافة على هذا فقد تعني التنمية السياسية التحديث السياسي " وهو التغيرات الثقافية و البنائية التي تعتري الأنساق السياسية في المجتمعات المتقدمة ونجد في نفس السياق بعض الدراسات تعرف التنمية السياسية بأربع طرق مختلفة مرتبطة بالعامل الجغرافي و اللغوي و الغائي و الوظيفي[2].

وينصب مفهوم التنمية السياسية على إحداث تغيرات في البنية الاجتماعية من خلال التحول في البنية الاقتصادية و الثقافية ،التي تعد مدخلا و مؤشرا على التحول الحضاري المنشود للأمة،وذلك من خلال ما ينتجه التطور السياسي ،إذن فلا بد للتنمية السياسية من أن تأخذ على عاتقها تجدير الديمقراطية في الثقافة السياسية و المجتمعية.

كما ينظر إلى عملية التنمية السياسية على أنها زيادة مقدرة المجتمع على بدء و إنشاء هياكل اجتماعية جديدة ،وتدعيم الثقافات و معالجة أو حل المشاكل و استيعاب ملائمة المتغيرات المستمرة و العمل بشكل هادف وخلاق لانجاز أهداف اجتماعية جديدة .

[1] صبري فارس الهيتي ،**التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي**،عمان:دار المناهج للنشر و التوزيع،2006،ص:13.

[2] حسين عبد الحميد رشوان،**التغير الاجتماعي و التنمية السياسية في المجتمعات النامية** ،مصر:المكتب الجامعي الحديث،1997،ص-ص:12-14.

ويرى آخرون أن التنمية السياسية هي تعبئة الجماهير و تفاعلهم مع النظام القائم و عدم وقوفهم موقف اللامبالاة[1].

ومما تقدم يمكن النظر إلى التنمية السياسية على أنها عملية سياسية متعددة الغايات ،تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة ،وتحقيق التكامل و الاستقرار داخل ربوع المجتمع ،و زيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ،وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على تطبيق قوانينها ،سياستها على سائر أقاليم الدولة

ورفع كفاءة الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم و الموارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن بقاء الشرعية عن السلطة بحيث تستند على أساس قانوني يعطيها الحق باعتلاء السلطة و ممارستها وتداولها.

المطلبالأول :مداخل دراسة التنمية السياسية

تعددت المداخل النظرية في مجال دراسة التنمية السياسية، تبعا لتعدد وتنوع مظاهرها، وتشعب آفاقها، وتباين اهتمامات الباحثين فيها وفي دراستنا هذه سوف نتطرق إلى خمسة مداخل رئيسية والتي تحمل وجهات نظر متباينة إلى حد ما وهي:

1) المدخل القانوني المؤسساتي:

يقتصر هذا المدخل أساسا على دراسة الأوضاع الدستورية و الإدارية مركزا على الصورة الفعلية المتمثلة في القانون العام و الدستور و الوثائق ،وذلك للارتباط الوثيق بين القانون الإداري و الدستوري فهو يعد من المداخل التقليدية في دراسات التنمية السياسية والتي تركز على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية بالإضافة الى أنه يفترض وجود مجموعة من المعايير و الضوابط و القواعد ومن تم يستخدم تلك الظواهر من خلال معيار الشرعية و التطابق أو الخرق أو الانتهاك ،فهو يعتبر الفساد السياسي و الإداري ماهو إلا خرق للقانون.[2]

[1]-غازي محمود ذيب الزعبي ،**البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن**،الأردن:عالم الكتب الحديثة ،2009،ص-ص:53- 54.

[2]-سعيد بوشعيرال**قانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**،الجزء الأول،ط.6، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،ص-ص:128-129 .

ورغم أهمية هذا المدخل في دراسة التنمية السياسية كونه أداة يمكن الاعتماد عليها للتحليل ووسيلة للتفسير مكملة للمداخل الأخرى التي تدرس القوى الكامنة خلف المؤسسات،إلا انه لم يسلم من بعض الانتقادات أهمها:

- اقتصاره على الإحاطة بالظاهرة الإنمائية من جميع جوانبها،اذ لا يؤمن بأثر الإنسان و سلوكه و توجيهاته في عملية التنمية السياسية .
- أهمل هدا المدخل البناء الميداني التطبيقي أو الوصول إلى تعميمات تطبيقية ،اضافتا إلى انه لا يعير للبيئة أي أثر ،ويتعامل مع النظام السياسي باعتباره نظاما مغلقا و بناءا ساكنا ،ولا ينظر إليه ككيان ديناميكي متفاعل .
- كما أهمل الاعتبارات غير القانونية كالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية و السياق التاريخي و البعد الثقافي لقضية التنمية السياسية .[1]

2_المدخل البنائي الوظيفي :

يقوم التحليل البنائي الوظيفي في الأساس على افتراض مبدئي مؤداه أن النظام النامي هو ذلك النسق من التفاعلات التي توجد في المجتمع من أجل تحقيق وظائف التكامل و التكيف داخليا و معنى هذا إن النظام السياسي النامي يتميز بخصائص و سمات معينة تتمثل في شمولية النظام السياسي لكافة التفاعلات السياسية التي تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوار و أنشطة معينة و الارتباط بين هذه الوحدات وثيق و يتبع هذا بالضرورة أن يكون ثمة نوع من التساند و الاعتماد المتبادل بين مكونات النظام السياسي بحيث يعكس كل تغيير يطرأ على خصائص أو أنشطة أي مجموعة من هذه المكونات على بقية المكونات الأخرى كما يؤدي كل تغيير في مجموعة فرعية من التفاعلات إلى تغيرات مصاحبة في كل المجموعات الفرعية الأخربومن رواد هذا الاتجاه:"دافيد استون" و "غابريال ألموند."[2]

[1]-أحمد زكي بدوي ،**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** ،بيروت :مكتبة لبنان،1978،ص:408.

[2]Bertrand Badie, **Le développement Politique**., 5 ed, paris: (n.p) , 1998, p:43-45.

ورغم أهمية هذا المدخل إلا انه لم يسلم من بعض الانتقادات حددها الاستناد نصر مُحَّد عارف فيما يلي:

- طمسه للإنسان في تحليلاته ،وتركيزه على النظام فقط.
- الطبيعة الميكانيكية لهذا التحليل ،حيث يعتبر النظام نسق آلي يتحرك بطريقة تلقائية بصورة تتجاهل العنصر الاجتماعي المكون لهذا النظام
- التبسيط المبالغ فيه في الاقتراب من الظاهرة الاجتماعية و اعتماد منطق التناقضات مثل البساطة في مقابل التعقيد ،و الكلية مقابل التشتت و التشابك في مقابل التخصص [1]

3-المدخل الجدلي المادي:

تنطلق تحليلات المدخل الجدلي المادي لقضية التنمية السياسية ،لقضية التنمية السياسية من اعتبار الدكتاتورية البلوريتارية دولة ديمقراطية حقيقية ،تعكس نمط ديمقراطي على درجة عالية من الانجاز والامتيازات ،هو ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير ،التي لم تلبث أن تتحول خلال عملية تطورها على ديمقراطية اشتراكية للشعب ،ففي أصلها لا يتمتع العمال بحقوق شكلية و لكنهم يملكون بالفعل جميع وسائل الانتاج التي تمكنهم من ادارة اقتصاديات البلاد و من تم فهم يتولون حكم البلاد بالفعل و يديرون شؤون حياتها الاقتصادية و السياسية و الثقافية ،وهذا في حد ذاته جوهر العملية التنموية السياسية و المعيار الحقيقي للتطور السياسي في سياق المدخل الجدلي المادي .

ورغم أهمية هذا المدخل الا أنه قد وجهت له بعض الانتقادات منها:

- ارتباط النظام السياسي بطبيعة معينة لا يتفق مع المعايير الحديثة للتطور و التنمية السياسية.
- يركز هذا المدخل على العامل الاقتصادي المادي كأساس للتمايز و الترتيب الطبقي إنما ينطوي على تصور ضيق و محدود ،و يقوم على نظرة أحادية شديدة التبسيط ،يعترف بفعالية العامل المادي الاقتصادي و يهمل العامل الاجتماعي و غيره من العوامل .[2]

4-المدخل البيئي:

تداركا للنقائص الواردة في المداخل السابقة والمتمثلة خاصة في إغفال العامل البيئي عند دراسة التنمية السياسية حيث يقول المفكر "وليام سيفن لقد تم تجاهل الاختلافات الجوهرية بين بيئة الولايات المتحدة

[1] بومدين طاشمة ،**مسألة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة وهران،الجزائر،2000_2001.

[2] -مُحَّد دويدار ،**مبادئ الاقتصاد السياسي** ،الجزائر:الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،1981،ص:196 .

وتلك التي تخص الدول الأخرى ،فقد أكد أصحاب هذا المدخل على ضرورة مراعاة العوامل البيئية الخاصة بكل دولة عند صناعة أي سياسة.[1]

المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في التنمية السياسية

- الحكومة: تعتبر الحكومة أهم فاعل في التنمية السياسية ،ذلك أن هذه العملية مرتبطة بالأساس بوجود إرادة سياسية لدى صناع القرار والنخبة الحاكمة ، ومن هنا تصبح الحكومة بسلطاتها الثلاث فاعلا هاما لتحقيق التنمية السياسية ، حيث تقوم بترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات وتقوم كل سلطة بتطوير منظومتها باستقلالية ووفق ما تقتضيه إفرازات البيئتين الداخلية و الخارجية .
- الأحزاب السياسية : يعتبر الحزب السياسي من ابرز فواعل التنمية السياسية ، الذي قد يؤثر عليها إما بالإيجاب أو السلب وذلك حسب طبيعة الأدوار والوظائف الذي يقوم بها الحزب السياسي ، والذي يعبر عن مجموعة من المواطنين الذين يؤمنون بأهداف سياسية وأيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم ، فنشاط الحزب الإيجابي والهادف الذي يقوم على أفكار وبرامج وخطط واستراتيجيات ، من شأنه أن يحقق عدة مظاهر التنمية السياسية ، كرفع مستوى الثقافة السياسية ، المشاركة السياسية ،التجنيد السياسي .

يرى " موريس ديفيرجيه" أنه من الأهمية معرفة كيفية ظهور الأحزاب السياسية، سواء بتأثير عوامل داخلية أو خارجية[2]ففي حالة ما إذا كانت العوامل داخلية التي ساهمت في ظهور الأحزاب السياسية فإن هذه الأخيرة ستكون أكثر تنسيقا من الناحية الإيديولوجية وتعمل على تنمية المصالح الاقتصادية والاجتماعية في التنظيم القائم،بينما الأحزاب التي ظهرت تحت تأثير عوامل خارجية وهي بذلك تنشأ خارج الجهاز التشريعي، وهي تحمل إيديولوجيات مغايرة للمجتمع الذي تنشط فيه، وتحدث صراعات مع الجماعات الحاكمة. ويرى "د. أبتر D.Apter "بأن الأحزاب السياسية سمة أساسية للتحديث،[3]ويتجلى ذلك

[1]تر: مُحَّد قاسم القريوتي،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1983،ص:16.-ترفيل هيدي، **الإدارة العامة منظور مقارن** ،

[2]رشوان حسن عبد الحميد أحمد،**مرجع سابق ذكره**،،ص:18.

[3]إسماعيل غزال ،**القانون الدستوري والنظم السياسية** ،ط .1، بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1982،ص:20.

من خلال الوظائف المنوطة بها وهي: التنشئة السياسية – والمشاركة السياسية.

1-التنشئة السياسية:

هذه أهم وظائف الأحزاب السياسية التي تحولها بان تكون طرفا مهما في عملية التنمية السياسية، لكن هذه الوضعية والدور لا ينعكس على مستوى الأحزاب السياسية في العالم الثالث فالأحزاب السياسية في دول هذا العالم، هي كما وصفها " موريس دوفرجيه" نشأت خارج النظام التشريعي، وتتبنى إيديولوجيات غالبا ما تمس الهوية الوطنية. أما

المشاركة السياسية في دول العالم الثالث فهي شكلية فقط، نظرا لأن الأحزاب السياسية هي أدوات للنظام تعمل كهيئات حارسة لا ضاغطة، ولا تعكس اهتمامات الشعب

- دور القيادة (النخبة السياسية) في التنمية السياسية:

النخبة القيادة أو الطليعة يملكون التأثير على سائر أفراد الأمة، بحكم ما يخوله لهم العرف والقانون، وهذا ما يجعلهم بحق محط المسؤولية الأولى في أمور الدولة. والنخبة عندما تجد قاعدة تتجاوب وتدرك المسؤولية وتبعاتها بإمكانها أن تترجم تطلعاتها إلى واقع ملموس . كما أن القاعدة الواعية تتمكن من محاسبة القيادة الراشدة واستبدالها بأخرى أكثر

وعيا وحمية وتضعها من أجل الحفاظ على مصالحها[1]

أما عن الصفوة السياسية (القيادة) في دول العالم الثالث فهي مثلما عرفها الدكتورالسيد عبد الحليم الزيات بأنها جلها تتألف عادة من عناصر مثقفة مغربة، وعلى درجة عالية من التحضر، وذات تاريخ نضالي مشهود إبان فترة الاستعمار، وما إن وليت أمور بلادها، واحتلت مواقع القوة فيها حتى أخذت تناصر وتدعو إلى عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع، وهي بذلك تظهر كشخصيات كاليزماتيه مما يسهل عليها جلب الجماهير حول مشاريعها، ومن أجل الحفاظ على مكانتها تعمل دائما على الظهورفي الساحة السياسية للتضييق على المعارضة، كما أنها تعمل على الحفاظ على الأبنية والمؤسسات الموجودة التي تكرس بقاءها وبالفعل فإن الجهود التي بذلها سيكولوجيون مثل "كورت ليفين "و" لبيب وايتا" في دراسة ظاهرة القيادة لفتت النظر إلى الجو الاجتماعي الذي تكونه مختلف أنماط القيادة الديمقراطية والديكتاتورية والفوضوية

[1] مُحَمَّد علي الضناوي،**مقدمات في فهم الحضارة الإسلامية**، ط.1،الجزائر:مؤسسة حراء الإعلامية،1993، ص:43.

[1].المؤسسة العسكريه : تلعب دورا هاما في عملية التنمية السياسية وذلك لما تمتلكه من وسائل الإكراه ، التي تستطيع من خلالها حفظ النظام العام وتسهيل الممارسات السياسية التنموية ، كما أن المؤسسة العسكرية تمتاز بتلك العقيدة التي من شانها ترسيخ روح المواطنة لدى الجنود والمواطنين .

إن اعتقاد المؤسسة العسكرية (الصفوة العسكرية) بأنها المسؤولة عن الدولة بأسرها من خلال حفظ السلام والنظام داخل الدولة، جعل منها تؤثر تأثيرا مباشر على تشكيل الهياكل التنظيمية القائمة في الدولة، وهذا له انعكاس على عملية التنمية السياسية ويتجلى ذلك من خلال المستويات الآتية: بناء المؤسسات، قضايا التكامل والاستقرار، قضية الديمقراطية والحرية والمساواة ;

1-بناء المؤسسات العسكرية:يمكن حصر أشكال ونماذج المؤسسات السياسية القائمة في حكم الصفوات العسكرية في دول العالم الثالث، من خلال ما توصل إليه الباحث " تشارلز أندريان" وهي أربعة نماذج:

النسق الشعبي،النسق التوفيقي،نسق الحركة أو المتغير،النسق البيروقراطي التسلطي.

وانتهى إلى أن التغيير السياسي في تلك الأنساق السياسية يتضمن ثلاثة عناصر أساسية وهي:

المعتقدات، البناءات، وسبل معالجة السياسة العامة وعليه إن أي تغيير في هذه المؤسسات هو مرتبط بإيديولوجية الصفرة العسكرية ويمكن أن تكون هذه الأخيرة تابعة لعامل خارجي، ولذا نجد تباينا في الأنظمة السياسية التي سادتها حكم الصفوات العسكرية.

2-قضية التكامل والاستقرار السياسي :وهذا باعتبار أن التكامل والاستقرار هي من القضايا التي تحاول التنمية السياسية تحقيقها، وإن الجيش يأخذ دوره كقوة مقررة وضرورية في اللعبة السياسية، وهذا راجع لمكانته في المذكرة التاريخية (تحقيق الاستقلال.)

3-قضية الديمقراطية :في ظل التبعية الإيديولوجية فقد عمدت الصفوة العسكرية في دول العالم الثالث إلى إسترداد النماذج الديمقراطية (اشتراكي– ليبرالي) وتطبيقها في دولها وهذا بعد وصولها إلى سدة الحكم. لكن هذه النماذج فشلت لأنها شكلية فقط، ولأن الديمقراطية ومتطلباتها لا تتماشى مع الطبيعة الإيديولوجية العسكرية الاستبدادية.

[1]صمحمد عشوي، **أسس علم النفس الصناعي التنظيمي**، الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب ،1962 ، : 159.

4-قضية الحرية والمساواة:إن فشل الديمقراطية يعني عدم تطبيق جانب من جوانبها الأساسية وهي الحرية والمساواة في كل المجالات سواء الاقتصادية،أو الاجتماعية أو السياسية، وهذا راجع دائما لطبيعة القوة العسكرية المسيطرة على عمل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

وبذلك يمكن اعتبار أن الجيش يعيق عملية تحقيق التنمية السياسية خصوصا في ظل الانقلابات العسكرية.[1]

المطلب الثالث :أزمات التنمية السياسية .

تعترض التنمية السياسية مجموعة معوقات ،تعارف على تسميتها بأزمات التنمية السياسية ،ونجملها فيما يلي:

1-أزمة الشرعية:

عرفت الشرعية بكونها صفة تنسب لنظام ما من قبل أولئك الخاضعين له،وهي مرتبطة بالرضا على أهداف و سياسات الحكومة أو القابضين عن ناصية الحكم فيها أو هياكل النظام و مؤسساته ،أو كلها مجتمعة. [2]

وتقوم الشرعية على جانب موضوعي وهو قناعة ورضا افراد المجتمع بالسلطة الحاكمة.[3]

أما أزمة الشرعية فتعرف على انها افتقار حكم الصفوات داخل الكثير من بلدان العالم الثالث ،وبالأخص في الوطن العربي إلى رضا الجماهير[4].

وتتعلق هذه الأزمة بعدم قابلية المواطنين لنظام سياسي معين على إعتبار أنه غير شرعي ولها ارتباط أيضا بطبيعة السلطة ومسؤوليات الحكومة بحيث تثار العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية ومدى دور الجهاز الحاكم ودور الجيش في الحياة السياسية وطبيعة الأهداف المرسومة ومدى تحقيقها عندما لا تحترم الدساتير أو نكون أمام دستور غير ديمقراطي و إذا لم يوجد فصل حقيقي للسلطات إضافة إلى غياب

[1] المرجع نفسه،ص:160.

[2] ناجي عبد النور،**المدخل الى علم السياسة** ،الجزائر:دار العلوم للنشر و التوزيع،2007،ص:131.

[3] خميس عزام والي ،**اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية** ،القاهرة:مركز دراسات الوحدة العربية،2003،ص:28.

[4] RICHARD WILSON ,**Challenging Restorative Justice** ,series 2,2002 ,p :16 .

التداول السلمي على السلطة حيث يكون إنتقال السلطة بموت الحاكم أو بإنقلاب عسكري أو بتوريث سياسي كما أن قمع الأصوات المعارضة بالقوة تارة وبالقانون تارة أخرى وتنظيم إستفتاءات شكلية وإنتخابات مزورة وغير نزيهة كلها عوامل تؤدي إلى طهور أزمة الشرعية وهناك أمثلة عديدة في هذا الشأن مثل مايجري في إفريقيا حيث تكثر الانقلابات والانتخابات المزورة.[1]

2- أزمة المشاركة السياسية :

تتجلى أهمية المشاركة السياسية في أنها الآلية الأساسية في ارساء البناء المؤسسي للدولة و التحديث السياسي،أما مساهمة الشعب في المشاركة تتجلى في عدم تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية العامة لبلادهم لأن المشاركة السياسية تعد أهم مقومات التنمية السياسية فتغييب المواطنين عن تسيير الشؤون العامة للبلاد يؤدي إلى عزوف سياسي يشمل مقاطعة الإنتخابات وعدم الإهتمام بالمسائل العامة وعدم الإنخراط في في الأحزاب السياسية بحيث يكون المواطن في عزلة سياسية ولا يعير عن رأيه بحرية وبالتالي هو بعيد عن تقلد المناصب الرسمية في البلاد مما يعرقل أي محاولة للتنمية السياسية إضافة إلى وضع العراقيل بشتى أنواعها أمام الراغبين في المشاركة السياسية وتركيز السلطة في يد قلة معينة بحيث يغيب أي دور للأحزاب السياسية بل أحيانا يتم تجريم قيام الأحزاب بتبني نظام الحزب الواحد أو بالأخذ بنظام التعددية الحزبية لكنها في الواقع مزيفة، وتزوير الانتخابات لصالح فئة معينة وقمع الحريات العامة والتنكيل بالمعارضين ،وعدم احترام الدستور والقوانين ،كلها عوامل تؤدي إلى ابتعاد الجماهير عن ممارسة السياسة وتفشي القيم السلبية والاغتراب واللامبالاة وبالتالي نكون أمام أزمة مشاركة سياسية .

3-أزمة التغلغل: يقصد بالتغلغل، التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاتها داخله .ويتحدد أو يقاس تغلغل الحكومة من خلال بعدين، البعد الأول هو المقدرة على التغلغل داخل الإقليم وراعياها ،أما البعد الثاني فهو مقدرة الحكومة المركزية على التحكم في توجهات وميول المحكومينمن حيث سريان قوانينها وفق رضاهم، دون الحاجة إلى القوة.[2]

[1] سعد الدين إبراهيم، **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية** ،ط.2،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987،ص:20

[2] هشام عبد الكريم ،**المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر،الجزائر،2006،ص:71.

أما أزمة التغلغل فهي عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة وفرض سيطرتها عليه بحيث يصعب الوصول إلى المجتمع مما يعرقل تنفيذ السياسات المرسومة فتنفيذ الحكومة للسياسات ذات مغزى يتوقف على قدرتها على الوصول إلى مستوى القرية ولمس الحياة اليومية للسكان فالتغلغل هو التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم وهو الوصول إلى كافة الفئات والطبقات الاجتماعية المشكلة لمجتمعها بمعنى أعمال القوانين والسياسات داخل الإقليم والقدرة على استخدام أدوات العنف عند الضرورة .وهذه القوانين والسياسات قد تتعلق بالضرائب تجنيد ،تحقيق الانضباط ،الإسكان ،التعليم ،الفلاحة والاقتصاد بصفة عامة .....إلخ.

فالقدرة على التغلغل تؤدي إلى استقرار الدولة وبالتالي تحقيق التنمية السياسية المرجوة ويمكن القول أن أزمة التغلغل لها أسباب متعددة نشير فيما يلي إلى أبرزها:

1. أسباب جغرافية :حيث اتساع الإقليم وشساعته وتضاريسه الوعرة ،يؤثر على تغلغل الدولة في بعض المناطق كما هو الشأن في الهند والفلبين على سبيل المثال.
2. أسباب عرقية: فتعدد الأعراق والطوائف والأثينيات يكرس أزمة التغلغل لدى بعض الدول ،كما يوجد على سبيل المثال في العراق ،نيجيريا ،الهند وروسيا. [1]

4-أزمة التوزيع: تتعلق أزمة التوزيع أساسا بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية على مختلف مكونات المجتمع ،وهذه المنافع تشمل الثروة ،الدخل ،الأمن ،التعليم،الثقافة،الخدمات الصحية ،التشغيل.

5-أزمة الاندماج:الاندماج هو كيفية تنظيم الوحدات الوطنية السياسية والاقتصادية والدينية والطائفية والعرقية وادماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة ،وبالتالي متى كانت الحكومة مندمجة بصورة جيدة كان أداء النظام السياسي جيد، والعكس صحيح .وعليه فمشكلة أو أزمة الاندماج تنصب على المدى الذي ينتظم فيه النظام السياسي بكامله باعتبار أنه نظام روابط متفاعلة، فيما بينها وأزمة الاندماج على حد تعبير " لو سيان باي "هي الحل الفعال لكل من أزمتي التوزيع والتغلغل.[2]

[1]-عباشعائشة،**اشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة،الجزائر،2008،ص:33.

[2]-أحمد وهبان،**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**،مصر:الدار الجامعية الجديدة ،2000،ص:41.

6-أزمة الهوية:تعرف الهوية على أنها :الشعور بالانتماء المشترك بين أعضاء المجتمع السياسي إلى الدولة أو الإقليم الذي يعيشون فيه وعلى الرغم من رمزية هذا الجانب إلا أنها تؤثر على كافة الجوانب المادية في الدولة .

أما أزمة الهوية :فتعني أن الولاء السياسي لمجموعة من الأفراد داخل الدولة يتجه إلى جماعتهم العرقية دون الحكومة المركزية ،التي يفترض أنها المعبر عن الدولة ككل ،بمعنى تغليب الهوية العرقية عن الهوية القومية

فالهوية ظاهرة تاريخية و اجتماعية تقوم على إقامة حدود و فوارق بين الذات و الآخر ،لكنها إذا تعدت حدود التعايش و التجانس فإنها تصبح أزمة[1].

وتمثل هذه الأزمة واحدة من أبرز سمات التخلف السياسي إذ من شأنها تغييب فكرة الترابط الوثيق بين أفراد المجتمع الواحد ،و إشاعة الفرقة في صفوفهم على نحو يحول دون نجاح سائر الجهود التنموية المبذولة من داخل المجتمع.

وعلى صعيد آخر فقد عرف العالم المعاصر ولا سيما في ظل العولمة صورة أخرى لأزمة الهوية،تتمثل في اتجاه الكثيرين داخل بلدان العالم الثالث إلى التملص من مقومات هوياتهم كاللغة و الدين ،والتمسك بحريات أخرى لأمم أخرى تفوق أممهم تقدما ورفاهة و قوة .[2]

و ترجع جدور هذه الأزمة في الجزائر إلى مرحلة الاحتلال الفرنسي الذي ساهم في سحق بعض جذور الهوية من خلال أزمة اللغة العربية في الساحة الثقافية واللغوية إذ أن الاحتلال اللغوي و سيادة الثقافة

واللغة الفرنسية في التعاملات اليومية لعقود عديدة و في الإدارة والعمل و الكتابة و الحديث أدى إلى تفجير مشكلة الهوية الوطنية الجزائرية .

[1]- غازي فيصل حسين،**التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**،بغداد:د.د.ن،1993،ص:89.

[2]- عباشعائشة،**مرجع سبف ذكره**،ص:27.

خلاصـــــة

من خلال ما سبق نستنتج أن الأحزاب السياسية تنظيم سياسي تشترك فيه جميع القوى السياسية داخل المجتمع ،مما يجعل لها دور هام وبارز في الحياة السياسية من خلال ما تقوم به من وظائف وخدماتفعالة، وكذلك ما تقدمه من أراء واتجاهات لأفراد المجتمع فهي تعد الوسيلة الفعالة التي

تسعى لتحقيقصلاحيات المجتمع المتطور في جميع المجالات والمستويات داخل النظام السياسي.
أما التنمية السياسية تميزت بكثرة التعاريف ،وغموض المفاهيم إلا أن الباحثين تمكنوا منوضع العديد

من النظريات بشأنها والتي ساهمت في معرفة الأنظمة السياسية.

ولنجاح عملية التنميةالسياسية في مجتمع من المجتمعات وخاصة في مجتمعات دول العالم الثالث ولضمان نجاحها يجب،مجابهة أزماتها وتقديم العديد من الأدوات لدراستها وتحليلها وكشف نقائصها وعيوبها.

الفصل الثاني

لعبت الأحزاب السياسية في الجزائر من الناحية التاريخية دورا بارزا في التحولات السياسية ،سواء في مرحلة الأحادية الحزبية من خلال ما قدمه الحزب الوحيد ،أو في مرحلة التعددية أين سادت التجمعات والتكتلات الحزبية سعت جميعها الى هدف واحد وهو تحقيق التنمية .

كل تلك المساهمات جعلت من الأحزاب أداة ووسيلة يعول عليها كأهم القواعد في تحقيق البرامج التنموية و خاصة التنمية السياسية، و تبرز أهمية الأحزاب السياسية من خلال دورها المؤثر في الحياة السياسية برمتها لإحداث تطور واصلاح سياسي ،ينعكس إيجابا على النظام السياسي برمته.

وفي سياق ذلك واجهت الأحزاب عديد الأزمات و المعوقات شكلت تحديا لمسارها التنموي مند بدايته إلى غاية وقتنا الحالي.

المبحث الأول:تطور الأحزاب السياسية في الجزائر.

إن الحديثعننشأةالأحزاب السياسية في الجزائر غالبا لا يذكر إلا في سياقذكرالحركةالوطنيةالجزائرية، فبمجرددذكرالأحزابتذكرهذهالأخيرةالتياستفاضالمؤرخون في الكتابةعنهاودراستهتاريخهابجميعجوانبه .

وقد تطور العمل الحزبي في الجزائر مواكبة لما فرضه الواقع السياسي،من تطورات و إصلاحات سياسية مست النظام السياسي عامة والأحزاب خاصة ،فبعد سيطرة الحزب الواحد وهيمنته على زمام العمل السياسي،جاءت التعددية الحزبية لتوسع من أفق العمل الحزبي ،وتمنحه انفتاحا يخلصه من قيود الأحادية الحزبية.

المطلب الأول :الأحزاب السياسية خلال مرحلة الأحادية الحزبية.

إن مرحلة الأحادية الحزبية هي أهم المراحل وأكثرها تأثيرا على مسار الدولة الجزائرية بجميع عناصرها السياسية،الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.. حيث أنه قد اتجه النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال نحو ضرورة تجسيد فكرة القانون التي عبر عنها الدستور الأول للدولة الجزائرية في ديباجته ثم كرسها في المواد ،10، 11،13،12، 14،15،غير أن هذه المبادئ المعلنة والحريات الأساسية للمواطنين وردت بغطاء فلسفي، برزت فيه الاشتراكية بمفاهيمها السياسية القانونية وبالرغم من هذا التوجه الاشتراكي لدستور1963فإنه قد نص على إنشاء مجلس دستوري يتولى مهمة الفصل في دستورية القوانين والأوامر التشريعية وذلك بطلب رئيس المجلس الوطني.[1]

وقد كان هذا الدستور هو المقنن الحقيقي لنظام الحزب الواحد،وقد وضعت أهداف الجمهورية الجزائرية القائمة في ثنايا مواد دستور1963.

و فكرة الحزب الواحد في الجزائر تعود إلى عام ،1954عندما تأسست جبهة التحرير الوطني الجزائري وصارت بمثابة الحزب الوطني الشامل ،ثم تقرر تحويل الجبهة إلى حزب وطني واحد بقصد التخلص من النعرات الحزبية السابقة، وهذا ما تم إقراره من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1962وبرنامج طرابلس الذي نص صراحة على الأحادية الحزبية وأعلن تفوق الحزب على مؤسسات الدولة.

[1]نسيب محمد أرزقي،**أصول القانون الدستوري والنظم السياسية** ،الجزء الأول،ط.1،الجزائر:شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،1998،ص:239.
انظر أيضا:سويقات أحمد، **التجربة الحزبيةالجزائرية1962–2004** ،ورقلة:مجلة الباحث، العدد الرابع،2006،ص:123.

كما كرست كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد إذ نص دستور 1963 في مادته (23):"جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر ".

أما المادة (24) منه فقد نصت على أن : "جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة و توجيه عملالدولة و تراقب عمل المجلس الوطني و الحكومة"، و بصدور هذه النصوص يتضح أن الجزائر انتهجت أسلوب التنظيم الحزبي الواحد ،وبالمقابل لم يسمح بتشكيل أو اعتماد أي جمعية أو حزب سياسي، أو أي نشاط ذو صبغة سياسية في تلك الفترة .[1]

وبما أن هذا الدستور يعتبر الدستور الأول للجزائر المستقلة ،وقد جاء في وقت كان فيه المنتمون لجبهة التحرير الوطني هم الذين يسيرون دفة الحكم ،وهم الذين يشرعون فانه من الطبيعي أن تعطى كل الصلاحيات لواجهة واحدة ،وهي حزب الطليعة- الذي هو الجبهة طبعا - وقد أكدوا على هذا الاختيار في عدة مناسبات قانونية حيث أكد هذا الأمر" ميثاق الجزائر"1964،الذي اعتبر مبدأ الحزب الواحد قرارا تاريخيا لكونه يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حرب التحرير وضمان مواصلة الثورة، فالحزب هو التعبير الصادق عن الشعب،والانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي، وهو إطار الديمقراطية الحقيقية ووسيلة تحقيقها،وبالتالي المطلوب منه أن يخلق تصورا جديدا للديمقراطية يمكن الجميع من التعبير عن أنفسهم.[2]

وأخيرا دستور 1976الذي نص في المادة (94):"يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد"، وهو الشيء الذي تضمنه "ميثاق 1976"وكذلك "ميثاق1986" . وتعود جذور تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي وحيد في الجزائر نتيجة تطورات بذرت ابتداء من بعض المنطلقات الفكرية لمؤتمر الصومام(20 أوت 1956)،حيث يمثل وجود جبهة تحرير وطني قوية لها عروق بعيدة في كافة طبقات الشعب ضمانا من الضمانات الضرورية وحيث يقتضي هذا التواجد تنصيب جبهة التحرير الوطني تنصيبا نظاميا في عموم البلاد وتكون جبهة التحرير ،وقد كسبت هذا الامتياز بعد أن ظهر إخفاق الأحزاب القديمة للعيان جهارا، وتفككت المنظمات المختلفة، فأما الأعضاء الأساسيون فانضموا إلى جبهة التحرير الوطني، وتكفل برنامج طرابلس ضمن ملحقه الخاص

[1] بلال أمين زين الدين،**الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة**،الإسكندرية:دار الفكر الجامعي،2013،ص:319.

[2] ناجي عبد النور ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، الجزائر: مديرية النشر الجامعية ،2006 ،ص:36.

بالحزب إقرار تحويل الجبهة إلى حزب سياسي،وضبط إطار ومعالم هذا المشروع الذي هو بكل تأكيد مشروع حزب جماهيري قوي وواع يسمح بتحقيق أهداف ثورة ديمقراطية شعبية وهو- أي الحزب- ليس تجمع ولكنه تنظيم يضم كل الجزائريين الواعين الذين يناضلون لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية[1]. ولقد تم أثناء عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس بتاريخ" 7جوان1962 " وضع هياكل للحزب (مؤتمر،مكتب سياسي، أمين عام) وإنشاء مجلس تأسيسي عن طريق الانتخاب بعد تقرير المصير، يتولى إعداد دستور للبلاد، والتشريع باسم الشعب وتعيين الحكومة[2]. وكانت "حكومة بن بلة قد فصلتنهائيا في شأن إقرار مبدأ الحزب الواحد وعمدت إلى إصدار مرسوم يحمل رقم297-63بتاريخ 1963/08/14 ،جاء في مادته الأولى ما يلي " تمنع على كافة التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات الفعلية ذات الهدف السياسي"،وقد تم الإمضاء عن المرسوم من طرف أعضاء الحكومة كلهم.[3]

كما جاء في النصوص التشريعية أن "الحزب هو الذي ينشئ الدولة ويشرف عليها ويراقبها، ويحدد سياسة الأمة ويوحي بعمل الدولة وينجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتشييد الاشتراكية في الجزائر، وجاء في ميثاق الجزائر بأن الدولة كوسيلة لتسيير البلاد منشطة ومراقبة من قبل الحزب الذي يضمن سيرها المنسجم والفعال وهذا وفقا لمفهوم الدولة الذي حدده الدستور المقدم من طرف الحزب للشعب وعليه فإن الاستناد عليه يجب أن يعتبر كاستناد على نص أساسي للحزب الذي هو أيضا القوة التي تقود الشعب وتوجهه.

ولقد كانت سنة 1975 السنة التي تأكد فيها رسميا اتجاه القيادة إلى تنظيم الحزب، فقد أعلن آنذاك عن تقديم مشروع تمهيدي لميثاق وطني* للشعب يناقشه بطريقة ديمقراطية ،يتلوه وضع دستور وإقامة هياكل للدولة وفقا له، ثم تنظيم الحزب بعقد مؤتمر لهذا الغرض.[4]

---

[1]- عيسى جرادي ،**الأحزاب السياسية في الجزائر** ،ط.1،الجزائر:دار قرطبة للنشر و التوزيع ،2007،ص:18.

[2]- سعيد بوالشعير،**مرجع سابق ذكره**،ص:36.

[3]- زيجة زيدان المحامي،**جبهة التحرير الوطني جدور الأزمة** ،الجزائر:دار الهدى للطباعة والنشر ،2009،ص:168.

[4]- سعيد بوالشعير،**مرجع سبق ذكره**،ص:105.

***الميثاق الوطني**: في 2جوان 1976 المتبني بموجب استفتاء عام، جرى في 27جوان .1976 وحاز للدستور على نسبة 98.5 %نعم ،. قدمت فيه الجزائر على أنها بلد مقسم إلى طبقات ومجموعات بشرية عديدة، وليس بلد ينقسم إلى أشتات أو عدة أمم .

إجمالا يمكن القول أن مرحلة الأحادية تميزت بهيمنة حزب جبهة التحرير الوطني باعتباره حزب الطليعة،أو الحزب المنقذ ،الذي يأخذ بيد الدولة لبر الأمان،ويحقق أهدافها ،غير أن الواقع كشف عكس ذلك ،ولا أدل على ذلك من الركود والتخلف الذي شهدته البلاد في مختلف المجالات ،ما جعل إقرار التعددية أمر لا مناص منه لتحقيق تنمية شاملة .

المطلب الثاني:الأحزاب السياسية خلال مرحلة التعددية الحزبية.

جاءتالتعددية الحزبية في الجزائر على أنقاض نظام الحزب الواحد، الذي فشل في تحقيق تنمية سياسية واقتصادية، كما فشل في إحداث وفاق وطني يمكنه منالاستمرار.[1]

أ/ التعددية الحزبية في ظل دستور1989

كرست التعددية الحزبية في الجزائر بعد التعديل الدستوري لعام1989، و بمقتضى المادة (40) منهوالتي تخول الحقفي إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي:

"حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسيمعترف به و لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية و الوحدة الوطنية و السلامة الترابيةو استغلال البلاد و سيادة الشعب".

يرى بعض فقهاء القانون أن استخدام دستور 1989 لمصطلحجمعية سياسية ليس من قبيلالصدفة، وإنما كان المقصود منه هو ترك الباب مفتوحا أمام التشكيلات السياسية للانطواء تحت رايةجبهة التحرير الوطني.

و قد ترتبت عن التعددية الحزبية مبادئ و قواعد و مواد نص الدستور عليها تعبر عن مظاهرالتعددية ومنطقاتها كحرية التعبير و الرأي و الصحافة و الاختيار كما رأينا سابقا، حيث نص الدستور في المادة (93) أن "حرية التعبير و إنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمونة للمواطن"،وتنص المادة(10) من الفصل الثاني على أن:

"الشعب حر في اختيار ممثليه، هذه الحرية لا يمكنأن تكون تامة أو فعلية إلا في ظل تعددية تامة فعلية[2]".

[1]-Omar Ben Dourou, **La nouvelle constitution Algerienne du 28 fevrier**, France :revue de droit publique et de la science politique , 1989, P:131.

[2]- عبيد مزيانة،**تطور نظام الأحزاب في الجزائر**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة ، الجزائر،2016-2017،ص:39.

و تنص المادة(14) من الفصل الثالث على أن:

"تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية"، إذ لا يمكن الحديث عن الديمقراطية في ظلنظام أحادي مركزي يحتكر السلطاتويضع القيود على الحريات.

و التعددية الحزبية الفعلية تفترض وجود أكثر من حزبين يتنافسان على السلطة في أغلب مناطق التراب الوطني أثناء المناسبات الانتخابية ،و تظهر التعددية تاريخيا كنتيجة للصراعات، فالأحزاب تاريخيا تظهر كتنظيمات حاملة للصراعات، و بعبارة أخرى هي المعبر عن الصراعات كما أنها مقر للتعبير عن الاختلافات الاجتماعية.

إن بداية ظهور الجمعيات السياسية كان قبل التعديل الدستوري بأيام، بدأت تظهر للوجود التشكيلات السياسية، حيث تم إنشاء التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية في 11فيفري 1989، و الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 21 فيفري 1989،ثم الاعتراف بخمسة تشكيلات سياسية و هي: الحزب الديمقراطي ، حزب الطليعة الاشتراكية، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية، الحزب الوطني للتضامن[1].

و حسب تفسير" م. ديفرجي"، فإن الأحزاب التي ظهرت خلال هذه المرحلة إما مالت إلى التيار الإسلامي ،أو أنها دخلت في التيار الديمقراطي أو أنها أخذت مركز وسط،و يشكل حزب الوسط نوع من الاعتدال بين اليسار و اليمين،[2] و هذا ما يفسر ظهور عدد كبير من الأحزاب في الجزائر ،و منه يمكن القول أن الدستور الجديد ساهم في بروز الأحزاب السياسية عبر مادته (40)،لكن التنامي السريع لهذه الظاهرة في الجزائركرد فعل عن مرحلة اتسمت بالأحاديةالحزبيةفرض ضرورة تطوير هذه المادة بظهور قانون الجمعيات السياسية رقم 11/89المؤرخ في 05 جويلية 1989، و الذي حدد شروط التكوين وقوانين العمل و رقابة النشاط.

ب/ التعددية الحزبية في ظل دستور 1996.

تولد التعديل الدستوري الصادر بتاريخ28 نوفمبر 1996بموجب ظروفاستثنائية و أزمة سياسية مر بها النظام السياسي الجزائري في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، ظهر عجز الدستور عن تسيير

[1]- ناجي عبد النور،**النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** ،مرجع سابق ذكره،ص:107.

[2]-Morice Duverger, **Les partis politique**, France :édition Armand colin, 1952, p : 11.

الأزمة المؤسساتية و دخلت البلاد في مرحلة انتقالية، و تبين أن الإطار القانوني الذي وضع لم يكن كافيا في بعض الجوانب ، ولمعالجة النقائص و الثغرات التي كشفتها التجربة الديمقراطية ،تقرر تعديل دستور 1989، فبالرغم من إقرار جميع الأحزاب أهمية وضرورة التعديل كحتمية سياسية وإستراتيجيةفان الخلاف انصب على توقيت التعديل، فكان رأي السلطة يدعو إلى إجراء التعديل قبل الانتخابات التشريعية ليوم 6/5 /1997لتفادي تكييف تعديل الدستور من أصحاب الأغلبية في البرلمان حسب مصالحهم السياسية، غير أن الرأي الآخر تحفظ على هذا التعديل قبل الانتخابات انطلاقا من تخوفات كثيرة أهمها أن مصالح الأحزاب الفعالة ستمس في التعديل الدستوري.

جاء الإعلان عن التعديل الدستوري لسنة 1996كحل قانوني يعمل على إعادة تنظيم مؤسسات الدولة، فتم ذالك عن طريق خلق غرفة ثانية للبرلمان(مجلس الأمة)إلىجانب منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية.[1]

و أقرت المادة (42)من التعديل الدستوري 1996 بحق إنشاء الأحزاب السياسية بدل الجمعيات ذات الطابع السياسي المذكورة في دستور 1989، حيث نصت على "حق إنشاءالأحزاب السياسية معترف به و مضمون، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية و القيم و المكونات الأساسية للهوية الوطنية، و الوحدة، و التراب الوطني، وسلامة و استقلال البلادو سيادة الشعب و كذا الطابع الديمقراطي و الجمهوري للدولة".

وضعت هذه المادةجملة من القيود و الضوابط الإضافة لتأسيس و عمل الأحزاب السياسية بحيث لا يجوز تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو عرقي أو لغوي أو جنسي أو مهني أو جهوي كما لا يجوز لها اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبنية في الفقرة السابقة ،ويحضر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، ولا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتها أو شكلها، و تحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب القانون.

وأكدت المادة(178) من التعديل الدستوري أن حق الخيار التعددي الديمقراطي لا يمكن التراجع عنه[2].

وترجمت الفقرة الأخيرة من المادة (42) من نفس التعديل الدستوري "تحدد التزامات وواجباتأخرى

[1]- محفوظ لعشب، **التجربة الدستورية في الجزائر**، الجزائر: المطبعة الحديثة للقانون،2001 ،ص:61.

[2]– عيسى جرادي، **التعددية الحزبية السياسية في الجزائر**،مجلة رسالة الأطلس، العدد212، 26 أكتوبر 1998،ص:22.

بموجب القانون" في شكل قانون عضوي للأحزاب السياسية في 6 مارس 1997، بحيث حمل اسم الأحزاب السياسية بدل الجمعيات ذات الطابع السياسي و صار قانونا عضويا يتوسط التشريع العادي والدستور، عوض القانون العادي للجمعيات السياسية لإعطائه مكانة أسمى و نوع من الثبات والاستمرارية.[1]

وكنتيجة لما سبق ذكره يمكننا القول أن الجزائر وبصدور دستور 28فيفري 1989 قد دخلت عهد التعددية الحزبية ،والتي اتسمت بالديمقراطية واحترام الحريات العامة، بعدما كان نظاما أحاديا يحتكر فيه الحزب الواحد الحياة السياسية بمفرده. وقد كان لهدا الانفتاح بالغ الأثر على مختلف النواحي ،خاصة السياسية ،ولا أدل على ذلك من التحول و الانفتاح الديمقراطي الذي صاحب هده الفترة.

المطلب الثالث:أثر الإصلاحات السياسية على الأحزاب في الجزائر .

كان للنهج الاشتراكي الذي تبنته الجزائر لما يقارب ثلاثون سنة واعتمادها نظام الحزب الواحد وتأثير كلي على البرلمان المنتخب آنذاك بسبب تركيبته المكونة من الحزب الواحد(حزب جبهة التحرير الوطني) أمام غياب معارضة بطبيعة الحال.[2]

إن تحليل مسارات الإصلاح السياسي وارتباطها بمسألة الديمقراطية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر، تنتهي في نهاية المطاف إلى توكيد الصلة بين السلطة والأحزاب، وان هذه الأخيرة لا يمكن دراستها دراسة تاريخية مستقلة لأنها لا تتمتع بتاريخها الخاص إنما اعتمدت في البداية على مقتضيات السلطةوشروطها وحاجاتها ،وبداية كان مكمن الإفلاس الديمقراطي في الجزائر يرجع إلى أن الساحة السياسية لم تتشكل منذ البداية بمجالها الثقافي كشرط لازم لي ممارسة للشأن العام.وكلماحدث هو افتراض تعددية في الهوامش والأطراف مع بناء السلطة الفعلية في مركز النواة.

لقد انطوت الأحزاب السياسية على قصور واضح لم تتعرف عليه منذ البداية لأنها كانت عاجزة على إدراكه ثقافيا، كما لم يكن بيدها الوسائل الشرعية للفعل السياسي ، وانتهجت تجربة الأحزاب السياسية لأنها تجارب غير مكتفية بذاتها، ولم تؤسس بواقع يصبح كرافد يصب في تاريخ الفكر السياسي الجزائري المعاصر، فإذا كانت معظم الأحزاب من إنشاء السلطة فإن الباقي–ماعدا أحزاب القوى الاشتراكية —

[1]– عبيد مزبانة،**تطور نظام الأحزاب في الجزائر**،**مرجع سبق ذكره**،ص:41.

[2]- وليددوزي، **إنعكاسات التحول الديمقراطي في الجزائر**،الحوار المتمدن.متاح في:www.ahewar.org/s.asp?aid=395181&r ،تاريخ الاطلاع:2019/02/08.

ساهم بقصوره في تأييد نظام الحكم بالتالي تفيد في وصول المعارضةإلى السلطة، الضامن الحقيقي لبداية إصلاح المسار السياسي الديمقراطي السليم، وبداية العد التصاعدي الذي يرسخ الرصيد التاريخي للأحزاب السياسية ويعزز مستقبلها فقد توجهت النشاطات الحزبية في الجزائر إلى استمرار الاهتمام بشأن الحزب على حساب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة التي تهم حياة الموطنين بشكل عام، والمناضل السياسي يمكن أن يكون عرضة لإجراءات عقابية إذا تنافت سلوكياتهموتوجهات الحزب ولوائحه الداخلية، لكن قل ما يكترث الحزب بالخطاء والتجاوزات والفشل في تحقيق برامج التنمية عندما يتسبب فيها أعضائه بالحكومة و هكذا فاعتبار الداخلي للصالح الحزب يتفوق على اعتبار المجتمع والدولة فلا وجود للجرائم السياسية و لا يخضع المسؤول السياسي للإجراءات الحق العام لان السلطة الفعلية التي عينته موجدة فوق سلطة الدولة الشرعية[1] .

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أن الأحزاب السياسية كمحور أساسي في مسارات الإصلاح السياسي في الجزائر ،قد عرفت محطات هامة مثلت فرصة لها لتقديم إسهامات كبيرة حول واقع الإصلاح السياسي وتضمين أطروحاتها السياسية ،غير أن ذلك لم ينجح بشكل كلي في الجزائر نتيجة التركيبة النخبوية للأحزاب السياسية التي أثرت بشكل واضح على مضمون و شكل هذا الدور ،كثيرا ما كانت الاختلافات الناتجة عن الصراع حول القيادة و الزعامة أحد الأسباب الجوهرية التي عطلت الأحزاب السياسية في الجزائر لأن تستفيد من مسارات و مبادرات الإصلاح السياسي و جعلت نفسها في عزلة بعيدا عن أي شكل من أشكال التأثير.

المبحث الثاني:الأحزاب وتحقيق التنمية السياسية في الجزائر.

طرحت في السنوات الأخيرة بالجزائر، قضية الإصلاحات بشدة وهذا في العديد من المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية،...الخ، لكن على الرغم من ذلك فإن عملية الإصلاحات تلك واجهتها العديد من العراقيل والمعوقات، التي أدت إلى تحريف مسار التنمية السياسية وجعلتها غير حقيقية، حيث بقيت مجرد شعارات على مستوى النصوص القانونية فقط.

[1]-معبود مريم،**المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2013 جامعة سطيف ،الجزائر،2014-2015،ص:136.

المطلب الأول:معوقات التنمية السياسية في الجزائر

هناك العديد من المعوقات أدت إلى عرقلة مسار التنمية السياسية في الجزائر منها ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي نذكرها فيما يلي:

أ/المعوقات السياسية:

- لعل أهم ما يميز النظام السياسي الجزائري، هو تلك الطبيعة الرئاسوية، ، حيث لا يوجد توزيع حقيقي للسلطة وللمسؤولية بين المؤسسات السياسية للدولة،لاسيما بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة والبرلمان، ومنذ الاستقلال وهذه السمة موجودة وتعزز من مكانة الرئيس في السلطة التنفيذية إلى غاية اليوم، وتعزز تفوقه على السلطة التشريعية، وهذا ما من شأنه أن يقيد ويحد من أي مبادارت من طرف أي مؤسسة سياسية .
- ضعف الأداء البرلماني وتحوله إلى جسر للطموح الاجتماعي وخدمة المصالح الشخصية،بدل من أن يكون منبر للتعبير والتمثيل السياسي.[1]
- كما أن هناك ضعف لدى الأحزاب الجزائرية، في هيكلة الرأي العام في العديد من القضايا، نظرا للحسابات الانتخابية والخوف من ردة الفعل المزاجية للرأي العام، فمعظم الأحزاب الحالية في يغلب عليها سلوك الصمت واللاموقف في الكثير من القضايا والأحداث الداخلية والخارجية.
- العراقيل التي تفرضها الإدارة على الأحزاب السياسية(البيروقراطية(والإدارة ممثلة في وزارة الداخلية عرقلت ولسنوات طويلة اعتماد الأحزاب الجديدة عدة حجج أو من دون تقديم أي حجة واضحة، وكان الانطباع السائد أن هناك تواطؤ بين الأحزاب القديمة والإدارة، لمنع ظهور أحزاب جديدة واحتكار الساحة السياسية الحزبية لصالح الوضع القائم.[2]

[1]- مُحَمَّد أومايوف،**عن الطبيعة الرئاسوية للنظام السياسي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر،2013-2014،ص:11.

[2]-عبد القادر عبد العالي، **الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**، قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص: 5.

ب/المعوقات الاقتصادية:

- احتكار السلطة السياسية في الجزائر للمجال الاقتصادي كغيره من المجالات الأخرى، وذلك بهدف حماية مصالحها، حيث فرضت ا صلاحات و قيم ا اقتصادية لم تكن متماشية مع متطلبات السوق، كونها إصلاحات غير مدروسة، كما أنها ضيقت المجال أمام المجموعات ا لتي تريد الدفاع عن وضعيتها وعن هذا المجال بشكل عام، مثل التعاونيات، والنقابات، التي من شأنها إصلاح هذه المنظومة، وهذا ما أدى إلى تقهقر وتدني مستوى الاقتصاد في الجزائر، حيث أصبح هذا الأخير غير قادر على مجارات مختلف الاقتصاديات العالمية.
- كما تعاني بنية الاقتصاد الجزائري من نقائص واختلالات هيكلية ترتبط بعدم تنويع الصادرات والإجراءات الحمائية للتجارة الخارجية، وغياب نسبة صرف حقيقية وعدم قابلية تحويل الدينار...الخ، فمن المعلوم أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات يجعله معرضا لهزات عنيفة بفعل عوامل خارجية، وهذا يعني أن قطاع المحروقات في الجزائر يساهم في تحقيق نوع من التوازن في نسب الصرف الحقيقية، لكنه أيضا يمكن أن يؤثر فيه بصورة كبيرة بفعل تقلبات الأسعار.
- كما أن الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، لم يبنى على أسس علمية موضوعية مدروسة تهدف إلى تطويره وفق ما تفرضه البيئة الداخلية والخارجية، بل بني على اعتبارات شخصية وهذا ما جعله اقتصادا ريعيا يعتمد على مداخيل وعائدات النفط والغاز، ما أدى إلى خضوع الاقتصاد الوطني في كثير من الأزمات إلى سياسات وبرامج وقوانين فرضتها عليه منظمات ودول أجنبية لم تراعي أبدا خصوصيات هذا الاقتصاد، وهذا ما انعكس بالسلب على الاقتصاد الوطني والدولة والمجتمع.
- كذلك انعدام الاستغلال العقلاني والرشيد لمخلف الموارد الطبيعية ساهم في تبذير هذه الثروة، بالإضافة إلى سوء التسيير والفساد بجميع مستوياته.

ج/المعوقات الاجتماعية والثقافية:

- استمرار تهميش العلم و المثقفين الحقيقيين، وعدم عقلنة التعليم وترشيده.
- تزايد معدلات التفاوت الاجتماعي

- تزايد حدة الضغوط الاجتماعية (بطالة، فقر، أزمة سكن، آفات اجتماعية..الخ).
- الولاءات الثقافية وتمزق الذات الجزائرية.
- الاستعمار الفرنسي ومحاولاته القضاء على الأساس الأول للهوية الوطنية الجزائرية،وتجانسها وعلى أهم عنصر في تحقيق الانسجام الثقافي، كاصطناعه لغة ثانية للمجتمع وإرغام الدولة على التخلي عن مخططات التعريب[1].

المطلب الثاني:تقييم دور الأحزاب في التنمية السياسية في الجزائر.

إن تقييم الدور التنموي للأحزاب في الجزائر ،يجبرنا بدايتا على معرفة طبيعة النظام السياسي ،باعتبار الحزب جزء لا يتجزأ من تركيبة النظام السياسي ويساهم في عملية إنتاج النخب السياسية .فكون النظام السياسي الجزائري نظام عسكري يعني افتقار الأحزاب لممارسة ديمقراطية فعلية ،و هو ما يجعل النسق الحزبي الجزائري في غير موضعه الطبيعي.ويعيق من حركيته .

تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر متجدرة مند نشأة الحركة الوطنية ،من خلال جهود النخبة السياسية المتأثرة بالفكر الغربي ،والتي لعبت دورا مهما في صناعة القرار السياسي ،وان كان الهدف الأسمى للحزب السياسي في النظم الديمقراطية هو الوصول الى السلطة ،فان هدف الحزب في الجزائر تحول من مجرد المشاركة في الحياة السياسية إلى حق الوصول إلى السلطة بوسائل ديمقراطية وسلمية،والعمل على شرعنة النظام السياسي،من خلال جملة ما يؤديه من وظائف أبرزها التنشئة السياسية والعمل على تكريس روح المواطنة ،والقضاء على كل ما من شأنه إعاقة مسار التنمية عامتا والتنمية السياسية على وجه الخصوص. [2]

لكن المتأمل في واقع الظاهرة الحزبية في الجزائر يلاحظ جليا أنها تتخبط في مشاكل تحول دون أدائها لوظائفها السياسية، ويعزى هذا الأخير لمجموعة من العوامل المتداخلة التي تجمع بين ما هو ذاتي داخلي والأخر خارجي، فغياب الدوران السلس للنخبة وفق غياب منطق التناوب على السلطة، ينعكس سلبا على العلاقة بين الحزب والمجتمع،ناهيك عن قلة الوعي و المعارضة الديمقراطية، وافتقاد الأحزاب الى ديمقراطية داخلية وتواصل داخلي مبني على الحوار والتوافق ، و هذه المشاكل الداخلية التي تعيشها

[1] حسن عبد الله،**الأقليات في الواقع العربي:الاندماج والتجزئة**،دمشق:دار مشرق للطباعة والنشر،1995،ص:36.

[2]معبود مريم،**المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية**،مرجع سبق ذكره،ص:138.

الأحزاب أفرغتها من محتواها ، و تحول معها العمل الحزبي إلى مجرد عمل مناسباتي مرتبط بالمواسم الانتخابية

و يفقد المعارضة قيمتها الحقيقية، مما يجعل الأحزاب الجزائرية تبتعد كل البعد عن أدائها للوظائف المنوطة بها ، وتكتفي بكونها منبرا للسلطة من خلال شرعنة قراراتها السياسية التي لا تمت بصلة للواقع الاجتماعي.[1]

من هنا نستنتج أن وظائف الحزب السياسي الجزائري في ظل نظام التعددية الحزبية لم يقم إلا بنفس الأدوار والوظائف التي كان يقوم بها حزب الجبهة ،وهو دعم شرعية النظام الحاكم،وان التعددية الحزبية التي تم الإعلان عنها لا تعدو أن تكون واجهة للممارسة الديمقراطية التي تطمح إليها الأحزاب لحد الساعة.

المطلب الثالث:الأحزاب وتعزيز التنمية السياسية في الجزائر (رؤية مستقبلية).

لما كانت الأحزاب تمثل عصب الأساس للنظام السياسي ،فإنه وجب التأسيس لدور حقيقي وفعال للأحزاب السياسية في الجزائر ، من خلال جملة من الإصلاحات ،تعبر بها لبر الأمان وتدفع بعجلة التنمية السياسية قدما ،يمكن صياغة هده الأخيرة في شكل اقتراحات أهمها:

- ✓ الاهتمام بعنصر النخبة السياسية من طرف السلطة ، بحيث تحتاج الساحة السياسية إلى إعادة النظر في مستوى النخبة السياسية ، والعمل على آن تكون نزيهة في نشاطها الحزبي.
- ✓ التأسيس لتعددية حقيقية تضمن حرية العمل الحزبي ،وتفك القيود المفروضة عليه من طرف السلطة. وتمنحه الضمانات القانونية التي تفسح المجال أمامها نحو النشاط السياسي المعلن والشجاع.
- ✓ محاربة الانحرافات والتشققات داخل الأحزاب السياسية والتوجه نحو أخلقة النضال الحزبي من خلال القضاء على كل مظاهر الفساد السياسي .
- ✓ انفتاح الأحزاب على الإعلام،والتأسيس لجرأة وحرية الخطاب الحزبي.
- ✓ إعادة النظر في برامج الأحزاب ،وتنويع آليات التنشئة السياسية والمشاركة في العمل الحزبي .

[1] حسن عبد الله،**الأقليات في الواقع العربي**، مرجع سبق ذكره،ص:37.

- ✓ منح الأحزاب مزيد من الاستقلالية،وفتح المجال لمشاركة حزبية نزيهة تمس كافة الفئات لاسيما الفئة المثقفة في المجتمع.
- ✓ توطيد العلاقة بين الأحزاب و المجتمع المدني،ما ينجم عنه ا نسجام الأحزاب مع كافة المنظمات المكونة للمجتمع،ويقربه اكثر من القاعدة الشعبية.
- ✓ القضاء على ظاهرة شخصنة الأحزاب،وربطها بالمصلحة العامة ،وإبعادها من كونها أحزاب أشخاص تسعى لمصلحة فئة معينة وتخدم مطامعها.
- ✓ إدراج موضوع التنمية ضمن أولويات البرامج الحزبية ،ومنحه القدر الأوفر من العناية،من خلال خلق سبل القضاء على أزمات التنمية، وضمان مكانة الحزب كأهم مؤسسة في النظامالسياسي

خلاصـــــــة

نستنتج مما سبق ذكره أن الأحزاب السياسية في الجزائر عرفت تطورا ملحوظا ،ابتداء من مرحلة الأحادية التي تميزت بهيمنة الحزب الوحيد ،وصولا الى التعددية أين ظهر جليا دور الأحزاب كمحرك أساسي للحياة السياسية ،لاسيما بعد الإصلاحات التي شهدتها تلك المرحلة .

لكن هذا الدور اقتصر على تطبيق ما يمليه النظام السياسي،وعجز عن تحقيق تنمية سياسية فعالة نظرا لما جابه الأحزاب من معوقات على مختلف الأصعدة .

الخاتمـــــة

الخاتمـــــــة

تعتبر الأحزاب السياسية احدى أهم الفواعل و المؤسسات المكونة للنظام السياسي،لما تلعبه دور لا يستهان به في التنمية السياسية على وجه الخصوص،وذلك من خلال ما تقوم به من وظائف حيوية، تنشد من ورائها تحقيق رفاه سياسي واجتماعي منقطع النظير .

هده الأهمية التي تكتسيها الأحزاب جعلت اسمها قرين التنمية السياسية في أي نظام سياسي ديمقراطي،اذ لا يمكن تصور ديمقراطية دون عمل حزبي حر و نزيه.

وفي الجزائر لعبت الأحزاب مند ظهورها وعلى اختلاف مراحلها دور فعال في التأسيس لتنمية سياسية حقيقية تنعكس نتائجها اجابا على كافة اصعدة المجتمع،بدايتا بمجهودات حزب الطليعة وصولا الى اسهامات مجموعة الأحزاب المتمخضة عن مرحلة التعددية الحزبية. وكون الجزائر احدى الدول التي عانت من ويلات استعمار اورثها أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية منقطعة النظير،فقد كان طبيعي ان تتعثر الأحزاب في أداء دورها التنموي بأتم وجه، نظرا لما جابهته من عقبات حالت دون وصولها لمبتغاها ،سواء تعلق الأمر بطبيعة النظام السياسي أو طبيعة الأحزاب في حد ذاتها، الأمر الذي جعل أسمى طموحاتها العيش في كنف نظام سياسي شرعي يعزز من دورها التنموي.

لقد كان منتظر من الأحزاب السياسية في الجزائر أن تمثل بديلا محوريا في تحقيق التنمية السياسية بكل أبعادها،بل وتصبح آلية وأداة ومحرك يقود التنمية على نحو وثيق ومؤثر ، إلا أنها عرفت تحديات عميقة أثرت في وصولها الى هذه النتيجة الهامة التي تمثل مبتغى أي نظام سياسي يسعى الى تحقيق تنمية سياسية حقيقية ،ويتطلع اليها مواطنوه.

إن الاشكال الحقيقي في اعتقادنا يرجع بالأساس الى طبيعة النخب السياسية المحركة للعمل والنضال الحزبي ،وللأشكال التي تنشأ بها الأحزاب السياسية التي كانت في كثير من المرات تحت تسمية الحركات التصحيحية مجسدة بذلك صراع داخلي على السلطة داخل الأحزاب ،الأمر الذي جعل الأحزاب السياسية تتصارع في تركيبتها وفي هيكلها داخليا ،وتخلت عن أدوار مهمة اتجاه المجتمع كان من أهمها دورها في التنمية السياسية .

إن إفساح المجال للأحزاب السياسية لتحقيق تنمية سياسية حقيقة تتطلب توحيد جهود الإصلاح في بناء منظومة حزبية قوية في تركيبتها وشكل نخبها ،محمية بتأطير قانوني وتنظيمي وفق منطق نظام ديمقراطي ،والتوجه نحو تحقيق ديمقراطية داخل الأحزاب السياسية التي تجعلها من دون شك منتجه للفعالية السياسية وفي مقدمتها تقديم اسهاماتها في مجال بناء تنمية سياسية .

غير أن كل ذلك لم،ولن يتأتى قبل التأسيس لنظام حكم ديمقراطي ، قوامه المساواة والعدالة الاجتماعية يجعل التنمية السياسية ضمن أولويات وظائفه، ويضمن النسق الحزبي في كنفه المزيد من الحريةوالاستقلالية ويؤدي ما أنيط به من وظائف في جو ديمقراطي نزيه

قائمـــــــة الملاحـــــــــق

الملحق رقم 01

مقابلة شخصية مع السيد سنوسي مُحَّد مولود ،نائب رئيس حزب حركة مجتمع السلم لولاية تندوف ،ورئيس الحزب لأربع استحقاقات ماضية ، وعضو برلماني حاليا .

السؤال الأول:متى كانت بداية مسارك السياسي؟

الجواب:بدأ مساري السياسي مند سنة 1991،كمناضل في حركة المجتمع الإسلامي سابقا، ومن تم بدأت بالتدرج في الحركة التي تطورت من شبه هيئة سياسية إلى حزب سياسي حركة مجتمع السلم.

وقد تقلدت منصب رئيس الحزب لأربع استحقاقات انتخابية

كما شغلت في عام 2002نائب بالمجلس الشعبي البلدي بولاية تندوف،وحاليا أشغل منصب نايب رئيس حزب حركة مجتمع السلم ،وعضو برلماني.

السؤال الثاني:ماهي أهداف الأحزاب في الساحة السياسية،هل هناك أهداف مشتركة؟

الجواب:أي حزب سياسي عند تأسيسه يستهدف الوصول إلى الحكم أو السلطة،رغم اختلاف التوجهات والرؤية السياسية لكل حزب. إلا أن هناك أهداف تشترك فيها كل الأحزاب أهمها تحقيق التنمية و الرفاه الاجتماعي .

السؤال الثالث:هل هناك إرشاد سياسي للمواطنين من طرف الأحزاب السياسية في الجزائر؟ ما هي سبل ذلك في حزبكم ؟

الجواب:تعمل الأحزاب الجزائرية في الآونة الأخيرة على الانفتاح أكثر على المواطنين على اختلاف مستوياتكم،ومكانتهم الاجتماعية قصد كسب أكبر قدر من التأييد والموالاة مستعينة في دلك بالعديد من الوسائل.

وعلى مستوى الحزب فقد حاولنا خلال الخمس سنوات الماضية الانفتاح على المجتمع بمختلف فئاته،من خلال مشروع الحلم الجزائري الذي هو مشروع مجتمع متكامل يمس مختلف جوانب الحياة، السياسية الاقتصادية والاجتماعية،زيادتا على توطيد الصلة بوسائل الإعلام، والتعريف باستمرار بتطلعات وانجازات الحزب.

السؤال الرابع:ما رأيك في برامج و سياسات الأحزاب السياسية؟

الجواب: تختلف البرامج الحزبية باختلاف الرؤية السياسية والطبيعة التي تميز كل حزب ،لكن الواقع بكشف على أن معظم البرامج الحزبية خاص, على مستوى أحزاب الموالاة هي برامج تخدم السلطة وتصب في المصلحة الشخصية ،وتلبي غالبا تطلعات أصحاب الحزب لا غير .

السؤال الخامس: هل هناك تداول سلمي على السلطة داخل الأحزاب السياسية؟مادا عن حزبكم؟

الجواب: تعاني معظم الأحزاب في الجزائر من مشكلة التداول السلمي،داخل الأحزاب خاصة إذ اسود الصراعات والتشققات وغالبا لا بتم التداول إلا باللجوء لطرق ملتوية إن صح التعبير،كالمؤامرات مثلا.

ولم يسلم حزبنا من تلك الصراعات ،فلا يخفاكم أن الحزب عانى من صراعات ونزاعات شرسة ،حول أحقية كل طرف ،لكن في النهاية كان الصندوق أو الديمقراطية بشكل أصح هي الفيصل ،الذي منح لكل ذي حق حقه.

السؤال السادس:هل هناك تواصل بين الأحزاب السياسية و القاعدة الشعبية؟كيف يتم ذلك على مستوى الحزب؟

الجواب: المتأمل في واقع بعض الأحزاب يرى جليا ان هناك شبه قطيعة بين الأحزاب والقاعدة الشعبية،اذ تقتصر معظمها على التواصل مع المواطنين عند اقتراب الاستحقاقات الانتخابية.

أما عن حزبنا فيحرص كل الحرص على التقرب أكثر من القاعدة الشعبية والانفتاح على مختلف مستوياتها سواء من خلال الندوات ،وسائل الإعلام، وكذا بعض الاجتماعات الموسمية كإعداد إفطار جماعي في شهر رمضان كل جمعة قصد الاستماع لانشغالات المواطنين ومناقشتها،زيادتا على إنشاء صفحات محلية ووطنية في وسائل التواصل الاجتماعي.

السؤال السابع:ما محل النخبة المثقفة بالنسبة لحزبكم؟

الجواب: المعروف عن حركة مجتمع السلم أنها حزب نخبة،فمعظم منخرطيه هم من الطبقة المثقفة على اختلاف مستوياتهم العلمية والثقافية، وهذا رغبة منا في مواكبة العقليات والدهنيات المختلفة والمساهمة

في خلق افكار جديدة تواكب متطلبات العصرنة.

السؤال االثامن:هل هناك إقبال للشباب على المشاركة في العمل الحزبي ؟أم عزوف؟ ،

الجواب:سابقا لمسنا شبه عزوف خاصة من لدن الشباب ،نظرا لاستيائهم من العمل الحزبي واعتباره يخدم مصالح فئة معينة،لكن مع الأحداث الحالية التي تعيشها الجزائر أو ما يسمى بالحراك نتوقع تغيير جدري ،و إقبال من طرف هده الفئة.

السؤال التاسع:كيف تقيم الدور التنموي للأحزاب في الجزائر ؟

الجواب:تسعى الأحزاب السياسية على وجع العموم لتحقيق تنمية تمس كافة المجالات وتسمو بالنظام لديمقراطية منقطعة النظير،غير أن الواقع الجزائري أثبت عكس ذلك ،ولا أدل على دلك مما نلحظه من انعدام الشفافية والنزاهة الانتخابية،وانعدام التواصل مع المواطنين من طرف قادة الأحزاب ،نتيجة عدم وجود رؤية سياسية واضحة المعالم وغياب الارتكاز على أسس تنموية واضحة ،تضمن الرفاه والعدالة الاجتماعية، وهو ما دفع بالحزب لسلك طريق المعارضة .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ/ مقابلة شخصية.

ب/ المعاجم والقواميس

1. إبراهيم مصطفى و آخرون، **المعجم الوسيط**، ط.2،تركيا: دار الدعوة للطباعة والنشر ،1989.
2. أحمد زكي بدوي ،**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** ،بيروت :مكتبة لبنان،1978.

ج/الكتب

1-باللغة العربية

1. ابراهيم سعد الدين، **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية** ،ط.2،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
2. أحمد وهبان،**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**،مصر:الدار الجامعية الجديدة ،2002.
3. أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** ، الكويت:دار المعرفة ، 2000.
4. إسماعيل عبد الفتاح ،**أسس ومجالات العلوم السياسية**،الاسكندرية:د.د.ن،2012.
5. 3إسماعيل غزال ،**القانون الدستوري والنظم السياسية** ،ط .1، بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1982.
6. بلال أمين زين الدين،**الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة**،الإسكندرية:دار الفكر الجامعي،2013.
7. ترفيل هيدي، **الإدارة العامة منظور مقارن تر**: قاسم القريوتي،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1983.
8. حسين عبد الحميد رشوان،**التغير الاجتماعي و التنمية السياسية في المجتمعات النامية** ،مصر:المكتب الجامعي الحديث،1997.

9. حسن عبد الله،**الأقليات في الواقع العربي:الاندماج والتجزئة**،دمشق:دار مشرق للطباعة والنشر،1995.

10. خميس عزام والي ،اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية ،القاهرة:مركز دراسات الوحدة العربية،2003.

11. زيجة زيدان المحامي،**جبهة التحرير الوطني جدور الأزمة** ،الجزائر:دار الهدى للطباعة والنشر ،2009.

12. سعيد بوشعير،**القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**،الجزء الأول،ط.6، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،.

13. صبري فارس الهيتي ،**التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي**،عمان:دار المناهج للنشر و التوزيع،2006.

14. عبد الحميد رشوان حسين ،الأحزاب السياسية و جماعات المصلحية و الضغط دراسة في علم الاجتماع السياسي ،الاسكندرية:د.د.ن،2008.

15. عبد القادر عبد العالي، **الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**، قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2002.

16. عبد النور ناجي ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، الجزائر: مديرية النشر الجامعية ،2006.

17. عبد النور ناجي ،**المدخل الى علم السياسة** ،الجزائر:دار العلوم للنشر و التوزيع،2007.

18. علي العبد الله صالح ،**التعددية الحزبية و دورها في تداول السلطة**، مصر:المكتب الجامعي الحديث،2015.

19. علي يوسف الشكري،**الوسيط في الأنظمة السياسية**،عمان:دار الصفاء للطباعة والنشر،2012.

20. عيسى جرادي ،**الأحزاب السياسية في الجزائر** ،ط.1،الجزائر:دار قرطبة للنشر و التوزيع ،2007.

21. غازي محمود ذيب الزعبي ،**البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن**،الأردن:عالم الكتب الحديثة ،2009.

22. فيصل حسين غازي ،**التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**،بغداد:د.د.ن،1993.

23. مُحَمَّد أرزقي نسيب،**أصول القانون الدستوري والنظم السياسية** ،الجزء الأول،ط.1،الجزائر:شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،1998.

24. مُحَمَّد دويدار ،**مبادئ الاقتصاد السياسي** ،الجزائر:الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1981.

25. مُحَمَّد علي الضناوي، **مقدمات في فهم الحضارة الإسلامية**، ط.1،الجزائر:مؤسسة حراء الإعلامية،1993.

26. مُحَمَّد عشوي، **أسس علم النفس الصناعي التنظيمي**، الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب ،1962.

27. مُحَمَّد محمود أبو النصر مدحت ،**الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية**، القاهرة: دار ايراك للنشر ،2004 .

28. مُحَمَّد نصر مهنا، **في نظرية الدولة والنظم السياسية**،الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ،.2001

29. مصطفى رشيد أميدي سرسبت، **المعارضة السياسة والضمانات الدستورية لعملها (دارسة قانونية تحليلية مقارنة)**،د.ب.ن: مؤسسة موكاربابي للبحوث والنشر، ، 2011.

30. مهدي جرادات ،**الأحزاب و الحركات السياسية في الوطن العربي**،الأردن:دار أسامة للنشر و التوزيع،2006.

31. نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**،القاهرة: دار الغار العربي للطبع والنشر،1982.

2-باللغة الأجنبية

-باللغة الفرنسية

1. Bertrand Badie, **Le développement Politique**., 5 ed, paris: (n.p) , 1998.
2. Daniel Louis Seiler : **Les partis politiques** , paris:Armand Colin, 2000.
3. Morice Duverger, **les partis politique**, France :édition Armand colin, 1952.
4. OMAR BEN DOUROU, **La nouvelle constitution Algerienne du 28 Fevrier**,France :revue de droit publique et de la science politique, 1989.

-باللغة الانجليزية

1. PETER.H . MARKEL , **Modern Comparative Politics** , New York :Hort reinhart and Winston,1970.
2. RICHARD WILSON ,**Challenging Restorative Justice** ,series 2,2002 .

د/المجـــــلات

1. سويقات أحمد، **التجربة الحزبية الجزائرية 1962-2004** ،ورقلة:مجلة الباحث، العدد الرابع،2006.
2. عيسى جرادي، **التعددية الحزبية السياسية في الجزائر**،مجلة رسالة الأطلس، العدد212، 26 أكتوبر 1998.

هـ/الرسائل والاطروحات

1. بومدين طاشمة ،**مسألة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة وهران،الجزائر،2000_2001.
2. عائشة عباش،**اشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة،الجزائر،2008.
3. مُحَّد أومايوف،**عن الطبيعة الرئاسوية للنظام السياسي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر،2013- 2014
4. مرزاق قنفود،**دور الأحزاب في عملية التنشئة السياسية في دول المغرب العربي** ،مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و الإعلام،جامعة الجزائر ،الجزائر،2012،.
5. مريم معبود ،**المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2013 جامعة سطيف ،الجزائر،2014-2015،
6. مزيانة عبيد ،**تطور نظام الأحزاب في الجزائر** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة ، الجزائر،2016-2017،
7. هشام عبد الكريم ،**المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر،الجزائر،2006،

و/ المواقع الالكترونية

1. وليد دوزي، **إنعكاسات التحول الديمقراطي في الجزائر**،الحوار المتمدن.متاح في www.ahewar.org/s.asp?aid=395181&r،تاريخ الاطلاع:2019/02/08 .
2. صالح مختاري، **حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية**، متاح في: https.//mohktouri/blog.arg/s.asp ?aid = 395181،تاريخ الاطلاع:2019/04/15

.

الفهـــــــرس:

شكروعرفان .....

الإهداء.....

الإهداء.....

مقدمة .....

الفصل الاول: المدلول النظري للأحزاب السياسية والتنمية.

المبحث الأول: تعريف الأحزاب السياسية. 08

المطلب الأول:نشأة الأحزاب السياسية.....09

المطلب الثاني:خصائص الأحزاب السياسية.....11

المطلب الثالث: وظائف الأحزاب السياسية.....12

المبحث الثاني:التنمية السياسية.....15

المطلب الأول: مداخل دراسة التنمية السياسية.....16

المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في التنمية السياسية.....19

المطلب الثالث: أزمات التنمية السياسية.....22

خلاصة.....27

الفصل الثاني:واقع الأحزاب والتنمية السياسية في الجزائر

المبحث الأول:تطور الأحزاب السياسية في الجزائر 30

المطلب الأول:الأحزاب السياسية خلال مرحلة الأحادية الحزبية.....30

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية خلال مرحلة التعددية الحزبية.....33

المطلب الثالث:أثر الإصلاحات السياسية على الأحزاب في الجزائر.....36

المبحث الثاني:الأحزاب و تعزيز التنمية السياسية في الجزائر.....37

المطلب الأول:معوقات التنمية السياسية في الجزائر.....38

المطلب الثاني:تقييم دور الأحزاب في التنمية السياسية في الجزائر.....40

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية وتحقيق التنمية السياسية(رؤيةمستقبلية).....41

خاتمة.....44

قائمة الملاحق.....47

قائمة المراجع.....51

الفهرس.....57

ملخص الدراسة

تمثل الأحزاب السياسية حجر الأساس لكل نظام سياسي ،وذلك لما تلعبه من دور تنموي ،في الساحة السياسية ،يجعل وجودها ركيزة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها.

وفي الجزائر مثلث التجربة الحزبية منعرج حاسم في سيرورة النظام السياسي ،من خلال ما لعبته من وظائف و أدوار لا سيما في مرحلة التعددية الحزبية ،و اعتراف الدستور الجزائري بحرية العمل الحزبي.

لكن رغم الكم الهائل من هده الأحزاب في الجزائر، ورغم محاولاتها وجهودها التنموية، الا أنها واقعيا لا تزال تعاني حالة من العجز ،تظهر جليا في افتقارها لرؤية سياسية واضحة المعالم ، تمكنها من خلق مشاركةسياسية فعالة ،واقتصارها على وظائف التجنيد و التعبئة ،وهو ما يفقدها مصداقيتها ويجعلها في طموح دائم للتحرر من قيود التبعية للنظام ،والتطلع لممارسة حزبية ديمقراطية توصلها بركب من سبقها من الأنظمة الديمقراطية .

الكلمات المفتاحية : الثقافة السياسية، موريس ديفرجيه، التعددية الحزبية، التنمية، التنشئة السياسية.

ABSTRACT

Political parties represent the cornerstone of every political system because of the role it plays in the political area, making its presence important and necessary.

In Algeria, the party experience is a decisive turning point in the political system, through its functions and roles, particularly in the multi-party phases, and the Algerian constitution's recognition of party freedom.

Despite the large number of these parties in Algeria, its attempts and developmental efforts, they still in a state of importance, evident in their lack of a clear political vision that enables them to create effective political participation and limit them to recruitment and mobilization. Lose its credibility and make it a permanent aspiration to free itself from the constraints of subordination to the regime, and to aspire to a democratic party practice that is brought together by those who preceded it from democratic regimes.

Keywords: Political Culture, Maurice Defrague, Multiparty, Development, Political Formation.